الأمم المتحدة

E/2007/29–E/CN.17/2007/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 May 2007
Arabic
Original: English

تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الخامسة عشرة

(١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ٣٠ نيسان/أبريل – ١١ أيار/ مايو ٢٠٠٧)

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو المعروضة عليه	٣
ألف –	مشروعا المقررين اللذين أوصت اللجنة المجلس باعتمادهما	٣
الأول –	مواعيد اجتماعات لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها ٢٠٠٨/٢٠٠٩ . . .	٣
الثاني –	تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الخامسة عشرة وجدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة عشرة	٤
بـاء –	المسائل المعروضة على المجلس	٤
	موجز مقدم من الرئيس	
	خيارات السياسات والتدابير العملية للتعجيل بالتنفيذ في مجالات تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ	٥
	المقرر ١/١٥	
	مشروع برنامج عمل شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠٠٨–٢٠٠٩	٤٧

100707 090707 07-36326 (A)

الثاني – المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٦ –٢٠٠٧ (دورة السياسات): (أ) تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛ (ب) التنمية الصناعية؛ (ج) تلوث الهواء/ الغلاف الجوي؛ و (د) تغير المناخ . . ٤٨
الجزء الرفيع المستوى ٥٣
دورة السياسات ٥٨
الثالث – مسائل أخرى ٧٨
الرابع – جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للجنة ٧٩
الخامس – اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة عشرة ٨٠
السادس – المسائل التنظيمية والمسائل الأخرى ٨١
ألف – افتتاح الدورة ومدتها ٨١
بـاء – انتخاب أعضاء المكتب ٨١
جيم – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال ٨٢
دال – الحضور ٨٢
هـاء – الوثائق ٨٢

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو المعروضة عليه

ألف – مشروعا المقررين اللذين أوصت اللجنة المجلس باعتمادهما

١ – توصي لجنة التنمية المستدامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعي المقررين التاليين:

مشروع المقرر الأول

مواعيد اجتماعات لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها ٢٠٠٨/٢٠٠٩*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٦٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الذي قررت فيه الجمعية، في جملة أمور، أن تكون في المستقبل ثمة فترة فاصلة مدتها أسبوعان على الأقل بين اختتام دورات الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة وبداية دورة لجنة التنمية المستدامة وإذ يشير كذلك إلى قرار لجنة التنمية المستدامة ١/١٣ الذي قررت فيه اللجنة، في جملة أمور، أن تخصص، في عام ٢٠٠٨، جزءا منفصلا في نهاية دورتها الاستعراضية لرصد ومتابعة تنفيذ ما اتخذته في دورتها الثالثة عشرة من مقررات بشأن خدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحي وأوجه الترابط بينها، يقرر أن تعقد الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة (دورة الاستعراض) في الفترة من ٥ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، وأن يعقد الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للدورة السابعة عشرة للجنة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ والدورة السابعة عشرة للجنة (دورة السياسات) في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩.

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث، الفقرات ٣-٦.

مشروع المقرر الثاني

تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الخامسة عشرة وجدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة عشرة*

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بتقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الخامسة عشرة ويقر جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة عشرة بالصيغة الواردة أدناه.

جدول الأعمال المؤقت

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣ - المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (دورة استعراضية):

(أ) الزراعة؛

(ب) التنمية الريفية؛

(ج) الأراضي؛

(د) الجفاف؛

(هـ) التصحر؛

(و) أفريقيا.

٤ - استعراض تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثالثة عشرة بشأن المياه والمرافق الصحية وأوجه الترابط بينهما.

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة للجنة.

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة عشرة.

باء - المسائل المعروضة على المجلس

٢ - جرى توجيه انتباه المجلس إلى الموجز التالي المقدم من رئيس الدورة الخامسة عشرة للجنة:

موجز مقدم من الرئيس

خيارات السياسات والتدابير العملية للتعجيل بالتنفيذ في مجالات تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ

١ - أجرى الوزراء والوفود في الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة مفاوضات واسعة النطاق بشأن مجموعة كبيرة من المسائل المتصلة بالمواضيع المتشابكة لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ. وجرت المفاوضات على أساس المشروع المنقح لوثيقة التفاوض المقدمة من الرئيس والتي أعدت استنادا إلى الوثيقة الأولية المقدمة من الرئيس والصادرة عن الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، المعقود في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، وتعليقات ومناقشات الوفود التي جرت على مدى خمس جلسات خلال الأسبوع الأول من مداولات اللجنة. وبدأت المفاوضات بشأن الوثيقة يوم الخميس ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ وكان من المقرر أن تنتهي يوم الثلاثاء ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، ولكنها استمرت طوال الجزء الرفيع المستوى حتى اليوم الأخير للدورة.

٢ - وكان هناك اتفاق على نطاق واسع بأن مواضيع تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ ذات أهمية أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. وتوصلت الوفود إلى شبه إجماع بشأن موضوعي التنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، ولكنها ظلت منقسمة بشأن نقاط رئيسية في الفصلين المتعلقين بالطاقة وتغير المناخ وكنتيجة لذلك، أصبح من الضروري أن يقدم الرئيس نص مقرر لكي تنظر فيه اللجنة، والذي يعكس أفضل الجهود التي بذلها الرئيس للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة المتبقية بطريقة تتسم بالنزاهة والتوازن. وقبلت جميع المجموعات السياسية الرئيسية، عدا واحدة، نص المقرر المقترح المقدم من الرئيس. ورفضت ألمانيا، باسم الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والأعضاء بالاتحاد الأوروبي، وكذلك إحدى الدول التي تحضر بصفة مراقب، نص المقرر لأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن أهداف محددة زمنيا بالنسبة للطاقة المتجددة، وإدماج سياسات الطاقة في التخطيط القومي بحلول عام ٢٠١٠، ووضع ترتيب استعراضي رسمي لمسائل الطاقة في الأمم المتحدة، والتوصل إلى اتفاق دولي بشأن كفاءة استخدام الطاقة. وكنتيجة لعدم التوصل إلى اتفاق، يقدم موجز المفاوضات هذا المقدم من الرئيس بدلا من وثيقة المقرر، والملحقة كمرفق بالموجز.

٣ - وأشارت وفود عديدة إلى الوثائق القائمة للقرارات والمقررات ونتائج المؤتمرات التي تقدم معلومات أساسية وإطارا لصنع القرارات بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ. واشتملت تلك الوثائق على إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] بما في ذلك المبدأ ٧ المتعلق بالمسؤوليات المشتركة وإن كانت مختلفة للدول، وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٥] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦] وإعلان بربادوس[٧] وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٨] وإعلان موريشيوس[٩] واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٠] ومقررات لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة[١١] وإطار عمل هيوغو، ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) قرار الجمعية العامة دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.I والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٨) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٩) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(١٠) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(١١) انظر ''تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها التاسعة''، الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ٩ (A/2001/29-A/CN.17/2001/10)، الفصل الأول باء، صفحة ١-٣٢.

الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[١٢]، الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، المعقود في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٤ - ووجهت بلدان عديدة الانتباه إلى الحاجة المستمرة إلى تكامل التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية باعتبارها أعمدة التنمية المستدامة المترابطة والتي يعزز كل منها الآخر، وإلى القضاء على الفقر، وتغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها الأهداف النهائية للتنمية المستدامة والمتطلبات الأساسية لها.

٥ - وشدَّدت البلدان أيضا على الحاجة إلى الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١٣] وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، والاتفاقات الدولية التي تم التوصل إليها منذ عام ١٩٩٢، بما في ذلك نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١٤] والتي تسلم باستمرار الحاجة العاجلة إلى اتخاذ إجراءات لتحقيق تلك الأهداف.

٦ - وأكد عدد كبير من الحاضرين أن المسائل المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ مترابطة بصورة قوية وتحتاج إلى معالجتها بطريقة متكاملة، على أن يؤخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والسياسات القطاعية والمسائل الشاملة ذات الصلة كما حددتها اللجنة في دورتها الحادية عشرة، وكذلك الظروف الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والأطر القانونية.

٧ - وجرى التشديد أيضا على الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، نظرا للتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها.

٨ - وجرى التأكيد على أهمية مراعاة تعميم الاعتبارات الجنسانية، ولا سيما دور المرأة في الإدارة واتخاذ القرارات، على جميع المستويات، باعتباره أمرا ضروريا لتنفيذ المسائل

---

(١٢) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، كوبي، هيوغو، اليابان، ١٨-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (A/CONF.206/6)، الفصل الأول، القرار الثاني.

(١٣) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(١٤) قرر الجمعية العامة ٦٠/١.

المترابطة لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ.

ألف – تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

٩ – جرى التسليم بأن الطاقة أساسية للتنمية المستدامة، وللقضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ يتعين أن يتما بصفة عاجلة وعلى وجه السرعة. وتم التسليم بصفة عامة بأن الحصول على خدمات الطاقة الموثوق بها، والمحتملة السعر، والقابلة للبقاء من الناحية الاقتصادية، والمقبولة اجتماعيا، والسليمة بيئيا تعتبر مسألة أساسية، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وهناك بوجه عام قبول للحاجة إلى زيادة تنويع إمدادات الطاقة عن طريق تطوير تكنولوجيات للطاقة متقدمة، ونظيفة، وأكثر اتساما بالكفاءة، ومحتملة السعر، وفعالة من حيث التكلفة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف وتكنولوجيات الطاقة المتجددة.

١٠ – وجرت مناقشات واسعة النطاق بشأن مسألة الوقود الأحفوري ودوره في مزيج الطاقة. وبينما جرى التشديد على أن الوقود الأحفوري سيواصل الاضطلاع بدور مسيطر في إمدادات الطاقة للعقود المقبلة، شدَّد بعض البلدان على أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتنويع مزيج الطاقة، مع إيلاء اهتمام أكبر بالزيادة السريعة لنصيب الطاقة المتجددة في المزيج.

١١ – وفي حين شدَّد عدد من البلدان على الحاجة إلى الزيادة الكبيرة للنصيب العالمي من مصادر الطاقة المتجددة بهدف زيادة مساهمتها في إمدادات الطاقة الإجمالية، فإنها كانت تريد أيضا الذهاب إلى أبعد من ذلك بمجرد الاعتراف بدور الأهداف والمبادرات الوطنية والإقليمية الطوعية، وتحديد أهداف محددة زمنيا في هذا الشأن. ودللت الإشارة إلى الأهداف المحددة زمنيا على أنها إحدى المجالات التي لا يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها.

١٢ – وأشير إلى تكنولوجيات تطوير استخراج الفحم وتخزينه والتكنولوجيات المحسنة لاستخلاص النفط، مع إسراع البلدان المتقدمة النمو لتطويرها مساهمة منها في خفض انبعاثات غاز الدفيئة.

١٣ – وشدَّد عدد كبير من البلدان على الحاجة إلى الاستخدام الأكبر للأدوات الفعالة للسياسة العامة لكفالة أن سياسات الطاقة تدعم جهود البلدان النامية للقضاء على الفقر وإدماج سياسات تنويع الطاقة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، واستراتيجيات خفض حدة الفقر والخطط الإنمائية الوطنية.

١٤ - وجرى اعتبار أن استخدام المؤشرات المحسنة للسوق، وإزالة الاختلالات السوقية، وإعادة هيكلة الضرائب، وإلغاء الإعانات الضارة، حيثما وجدت، مع الأخذ في الحسبان الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، يُعد بمثابة تعزيز لأنظمة الطاقة المتوافقة مع التنمية المستدامة والتي تقلل في نفس الوقت الآثار العكسية المحتملة على تنمية البلدان إلى أدنى حد.

١٥ - وتم التسليم على نطاق واسع بالحاجة إلى التعجيل بحصول الفقراء على خدمات الطاقة المستدامة، بما في ذلك البرامج المستدامة لكهربة الريف، ولا سيما في المناطق الريفية والمناطق البعيدة في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، كما جرى التسليم بالحاجة إلى الأخذ بالحوافز لتشجيع زيادة الاستثمار بواسطة القطاعين العام والخاص بغية توفير خدمات الطاقة المستدامة والمحسنة وبنيتها التحتية، لا سيما من أجل الفقراء في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية، مع إيلاء اهتمام بالمرأة.

١٦ - وجرى التسليم بأن الكفاءة الأكبر لاستخدام الطاقة تتطلب بذل جهود للتعجيل بتطوير تكنولوجيات الطاقة الأكثر اتساما بالكفاءة ونشرها وانتشارها، مع إيلاء اهتمام خاص بزيادة الكفاءة والإنتاجية في قطاعي الطاقة والحرارة، عن طريق الاستخدام الأفضل لقدرات التوليد، والتوليد المشترك، وخفض الفاقد عند نقل الطاقة، وإدارة الطلب، وتحويل الوقود، واسترداد الحرارة، والربط بين شبكات الكهرباء الوطنية، وإقامة مجمعات للطاقة وتجارة أكبر في الكهرباء. وسيشمل ذلك تحسين سياسات وبرامج تحقيق كفاءة استخدام الطاقة على الصعيد الوطني، بما في ذلك خطط قياس معدلات استهلاك الطاقة واعتمادها، ورفع كفاءة الشبكة إلى الحد الأمثل، وأداء الأجهزة والمعدات، ووضع بطاقات للمنتجات المستخدمة في القطاعات السكنية والتجارية والصناعية.

١٧ - وجرى التشديد على النهوض بقواعد بناء كفاءة استخدام الطاقة وتعزيزها وتشجيع الدعم المالي والتقني لتحسين العزل والإضاءة والتهوية الطبيعية في المباني العامة والسكنية والتجارية، بما في ذلك إدماج كفاءة استخدام الطاقة في سياسات وإجراءات المشتريات العامة، وكذلك زيادة الكفاءة في القطاع الصناعي، بما في ذلك استخراج النفط والغاز وتجهيزهما وتخزينهما وتحميلهما وتوزيعهما ونقلهما، وخفض عمليات إشعال وتهوية الغاز.

١٨ - واقترح بعض البلدان البدء في عملية ستؤدي إلى إبرام اتفاق دولي بشأن كفاءة استخدام الطاقة والذي يمكن أن يغطي مسائل مثل تبادل المعلومات، والبحوث، والتعاون التنظيمي، والتعليم، والتدريب، والتمويل. وأعربت بلدان أخرى عن رغبتها في تعزيز التعاون

الدولي بشأن تلك المسائل. ولا يمكن التوصل إلى توافق آراء بشأن البدء في عملية وضع اتفاق رسمي.

١٩ - وحبَّذ عدد من البلدان إدراج إشارة إلى الطاقة النووية باعتبارها مصدرا للطاقة قادر على الوفاء باحتياجات أمن الطاقة، بينما يؤدي في نفس الوقت إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وترددت بلدان أخرى في إثارة المسألة، وأشاروا إلى أن الإشارة في مقرر اللجنة في دورتها التاسعة لا يزال مناسبا، وأن النص قيد المناقشة يشير إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر تقدما للطاقة، والتي تشمل، في رأي البعض، الطاقة النووية. وأعرب عدد كبير من البلدان عن القلق بشأن مسائل السلامة النووية وإدارة المخلفات المشعة، على الرغم من التحسن الملحوظ في تلك المجالات في السنوات الأخيرة.

٢٠ - وفي حين كان هناك تسليم باستصواب إجراء استعراض محدد لقضايا الطاقة في إطار اللجنة في السنوات المقبلة، وقع خلاف كبير بشأن من الذي سيجري هذا الاستعراض، وكيفية إجرائه، وموعد إجرائه، وما هي تفاصيل إجرائه، ورأى البعض أنه ينبغي تخصيص يوم أو يومين في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ لرصد ومتابعة تنفيذ المقررات بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة وسبل تنفيذ ذلك. واقترحت بلدان أخرى ترتيبات أكثر اتساما بالصفة الرسمية وأكثر تفصيلا، ولكن لم يكن في الإمكان التوصل إلى قرار بشأن إجراء مثل هذا الاستعراض أو أساليبه.

٢١ - واقترح الرئيس نص مقرر يشمل اتخاذ إجراءات بشأن عدد من المسائل التي وافقت عليها الوفود بشرط الاستشارة، وهي مطلوبة لتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والدولي، مثل زيادة إمكانية الحصول على الطاقة في المناطق الحضرية والريفية والبعيدة؛ وتيسير تعبئة الموارد وتعزيز توافر الطاقة وكفاءة استخدامها؛ ودعم تنفيذ سياسات الطاقة في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المستدامة؛ وتطوير ونشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتكنولوجيات متقدمة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف؛ وتعزيز المبادرات بشأن الطاقة الحيوية، بما في ذلك الوقود الحيوي؛ وتنفيذ برامج وطنية وإقليمية لكفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك الاستثمار في تكنولوجيات حديثة لكفاءة استخدام الطاقة ونقلها؛ وتعزيز شراكات التنمية المستدامة بأمانة لجنة التنمية المستدامة؛ وتعزيز التعاون بين مؤسسات الطاقة الوطنية والإقليمية؛ وتشجيع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية على التوسع، وتشجيع مرفق البيئة العالمي على مواصلة دعمه لتكنولوجيات تحقيق كفاءة استخدام الطاقة، وتوفير الطاقة، والطاقة المتجددة، والطاقة المتقدمة؛ والتعاون في ميدان توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها؛ ودعم الجهود الوطنية من أجل اعتماد معايير ووضع علامات على الأدوات

الكهربائية ومعدات المستهلك بغرض رفع كفاءة استخدام الطاقة؛ وتحسين إنتاج الطاقة والبنية الأساسية لنقلها، بما في ذلك خطوط الأنابيب، ومرافق النقل والتوزيع؛ وتحسين الأداء والشفافية والمعلومات فيما يتعلق بأسواق الطاقة، وتعزيز الحوار الإقليمي والدولي والتفاهم فيما بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للطاقة.

باء – التنمية الصناعية

٢٢ – هناك تسليم بأن التنمية الصناعية أساسية للنمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وكذلك تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومتكاملة يعتبر أمرا أساسيا بالنسبة للتنمية المستدامة. ويؤدي العمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الابتكار التكنولوجي إلى إتاحة فرص لخفض التكاليف وزيادة المنافسة والعمالة، وكذلك قطع الصلة بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي. وفي هذا الصدد، يتسم دور قطاع الأعمال والصناعة بالأهمية. وتتسم قطاعات التمويل الدولي والتعاون التكنولوجي والنقل بالأهمية بالنسبة للبلدان النامية وقطاعي الأعمال والصناعات فيها بهدف تيسير اعتماد تكنولوجيات أنظف وأكثر اتساما بالكفاءة. وترتبط التنمية الصناعية بصورة وثيقة بزيادة تكامل البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

٢٣ – واقترح الرئيس نص مقرر يشتمل على إجراءات بشأن مسائل وافقت عليها الوفود بشرط الاستشارة، مثل تهيئة بيئة تمكينية للتنمية الصناعية المستدامة؛ والنهوض بالإدارة البيئية المحلية؛ واعتماد ممارسات إدارة بيئية محسنة وتكنولوجيات سليمة بيئيا؛ وتعزيز تعبئة الموارد التقنية والمالية من أجل البنية التحتية الأساسية؛ ودعم رفع الكفاءة التكنولوجية للتنمية الصناعية المستدامة؛ وتعزيز قيام الصناعة بالاستخدام الكفء والمستدام للموارد الطبيعية والطاقة؛ وتعزيز قدرة قطاع الأعمال فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية؛ وتحسين الأداء الاجتماعي والبيئي بواسطة ممارسات الإدارة الابتكارية الطوعية والإبلاغ؛ وتعزيز المسؤولية البيئية والاجتماعية الطوعية للشركات العامة والخاصة والمساءلة؛ والنهوض بالأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج بواسطة جميع البلدان، وتعزيز الإجراءات الطوعية الفعالة لقطاعي الأعمال والاستهلاك بهدف النهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٢٤ – واشتملت المناقشة بشأن التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي النظر في اتخاذ إجراءات، تمت الموافقة عليها بشرط الاستشارة، بشأن الحاجة إلى تشجيع الجهود الدولية المستمرة لدعم البلدان النامية في بناء القدرات من أجل إجراء تقييمات الأثر البيئي؛ ومواصلة

التقدم في ميدان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة عن طريق الالتزام التام بعملية مراكش؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق للمنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية عن طريق خفض أو، حسب الاقتضاء، إلغاء التعريفات الجمركية، بما في ذلك خفض أو إلغاء الحدود القصوى للتعريفات الجمركية وتصاعد التعريفات الجمركية وكذلك الحوافز غير الجمركية؛ والعمل في سبيل الاستكمال الناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التابعة لمنظمة التجارة العالمية؛ ودعم بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة في البلدان النامية؛ ودعم نقل التكنولوجيا بشروط تفضيلية، بما في ذلك الشروط الميسرة والتفضيلية، وفقا للاتفاق المتبادل؛ وتعزيز التعاون التكنولوجي فيما بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، وتشجيع ونشر الأنشطة ذات الصلة بالفرص التجارية والاستثمارية في البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

جيم - تلوث الهواء/الغلاف الجوي

٢٥ - يترتب على تلوث الهواء آثار عكسية خطيرة بالنسبة لنوعية الحياة، ولا سيما بالنسبة لصحة الإنسان، والبيئة والاقتصاد. ولذلك هناك حاجة إلى نهج متكامل لمعالجة تلوث الهواء في الداخل والخارج والذي يضع في الاعتبار الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة. وينبغي إدماج جهود تخفيف الأثر بصورة أفضل في عمليات التخطيط الإنمائية الوطنية. ويعتبر تلوث الهواء الداخلي الناتج عن عمليات الطهو والتدفئة التقليدية بالكتل الإحيائية مسألة ذات صلة بالفقر ويتزايد الإحساس بها بقوة لدى النساء والأطفال على مستوى الأسرة المعيشية وعلى المستوى المحلي، ولا سيما في البلدان النامية. وقد تسهم الصناعة ومختلف أشكال النقل بصورة كبيرة في تلوث الهواء.

٢٦ - واقترح الرئيس نص مقرر يشتمل على اتخاذ إجراءات بشأن عدد من المسائل التي وافقت عليها الوفود، بشرط الاستشارة، مثل الحاجة إلى الإسراع بالانتقال من الاستخدام غير الفعال للكتل الإحيائية إلى مصادر أنظف للطاقة، والتكنولوجيا، والأجهزة لأغراض الطهي والتدفئة؛ وتطوير استراتيجيات للتخطيط الحضري المستدام وتخطيط استخدام الأراضي؛ وتشجيع وضع معايير لنوعية الهواء على الصعيد القطري والإقليمي؛ وتحسين التحكم في الانبعاثات عن طريق وضع قيم محددة للانبعاثات من مختلف المصادر بغرض الحد من تلوث الهواء؛ وتحسين نوعية الهواء في الحضر عن طريق استخدام وقود وتكنولوجيات أنظف؛ وتعزيز شبكات النقل العام والجماعي الأقل تلويثا للهواء؛ وتشجيع التحول إلى مركبات أكثر اتساما بالكفاءة في استخدام الوقود والطاقة؛ وتشجيع تحسين اشتراطات فحص وصيانة المركبات؛ وتحسين كفاءة الوقود والمركبات واستخدام التكنولوجيات التي

تخفض الانبعاثات؛ وتحسين المعلومات عن مصادر تلوث الهواء الداخلي وآثاره الصحية؛ وتحسين جمع وتجميع وتحليل البيانات؛ وتوفير موارد مالية وموارد أخرى لدعم البرامج التي تعالج الآثار الصحية العكسية وزيادة النُهج الناجحة وأفضل الممارسات والشراكات لخفض تلوث الهواء الداخلي.

٢٧ - واقترح الرئيس نص مقرر يشتمل أيضا على اتخاذ إجراءات بشأن مسائل وافقت عليها الوفود، بشرط الاستشارة، والتي تعتبر ضرورة لتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والدولي من أجل تحسين نوعية الهواء ومكافحة تلوث الهواء عبر الحدود، والتشجيع كذلك على تبادل الخبرات الإقليمية ودون الإقليمية، على أساس طوعي، والتي تعالج تلوث الهواء عبر الحدود؛ وزيادة التعاون بشأن جمع وإدارة ونشر البيانات العلمية السليمة والمستكملة؛ وتشجيع السياسات التي ترمي إلى خفض تلوث الهواء، واستخدام مواد مستنفدة للأوزون وتحسين نوعية الهواء؛ وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ والتصديق على، أو الانضمام إلى، اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون[١٥] وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة للأوزون[١٦] وتعديلاته؛ والتصدي للاتجار غير المشروع بالمواد المستنفذة للأوزون في إطار بروتوكول مونتريال؛ وتعزيز المراقبة المنهجية للغلاف الجوي للأرض بواسطة السواتل وشبكات الرصد الجوي والموقعي؛ وإلغاء ما تبقى من استخدام للبترين الذي يحتوي على رصاص، وخفض محتوى الكبريت في الوقود؛ ودعم برامج الرصد الدولية، حسب الاقتضاء.

دال - تغير المناخ

٢٨ - تم الإقرار بأن تغيّر المناخ يشكل أحد التحديات التي تواجه التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والتي لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية بارزة. فقد اعتبر كثيرون النتائج التي توصل إليها مؤخرا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن تأثيرات تغير المناخ على التنمية المستدامة مما يدعو إلى القلق. فتغير المناخ يؤثر في جميع البلدان ولكن لوحظ أنه تغير حاد بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتسم بالضعف بصفة خاصة نظرا لقلة مناعتها ووسائلها غير الكافية وقدراتها المحدودة على التكيف مع آثاره. وإذ تلاحظ البلدان مساهمة الأنشطة البشرية في تغير المناخ، فقد أبرزت الحاجة إلى إيلاء اهتمام

---

(١٥) انظر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٥١٣، الرقم ٢٦١٦٤.

(١٦) المرجع نفسه، المجلد ١٥٢٢، الرقم ٢٦٣٦٩.

عاجل واتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب المجتمع الدولي، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[١٧]، مع الاعتراف بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر توجد ضمن أولى الأولويات بالنسبة للبلدان النامية. فالاتفاقية الإطارية هي الأداة الرئيسية لمعالجة تغير المناخ. وكان الغرض من مداولات لجنة التنمية المستدامة تكملة ودعم عمل الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو[١٨] الخاص بها، لا تكراره.

٢٩ - وكانت إحدى نقاط الاختلاف الحرجة بين البلدان المعنية تتعلق بالقضايا التي كان من الأفضل تركها للنقاش في إطار الاتفاقية الإطارية والتي أمكن للجنة التنمية المستدامة تناولها. وشملت النقاط التي لم يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها توجيه الاهتمام بخاصة إلى المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن المسؤوليات المشتركة والمتمايزة، ومناقشة التعهدات الممكنة في إطار الاتفاقية، والإشارة إلى الترتيبات المتخذة بعد عام ٢٠١٢، وتحديد موارد مالية جديدة وإضافية للتخفيف من حدة تغير المناخ، والإشارة إلى توفير الموارد التقنية والمالية للبلدان النامية في كل نقطة من نقاط السياسات العامة، وقيام البلدان المتقدمة النمو باستحداث أنظمة التأمين لتقليل آثار تغير المناخ على الدول النامية إلى أدنى حد ممكن، والإشارة إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وتعزيز الحوار بين بروتوكول كيوتو وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي هي أيضا غازات الدفيئة.

٣٠ - ويتضمن نص المقرر الذي اقترحه الرئيس إجراءات بشأن عدد من القضايا التي اتفقت عليها الوفود رهنا بالاستشارة، مثل استمرار تقديم الدعم للبلدان النامية، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة المالية والتقنية، لا سيما للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل معالجة تحديات وأولويات التكيف مع تغير المناخ؛ ودعم تدابير الإنذار المبكر وإدارة المخاطر والحد من الكوارث والاستجابة لاحتياجات البلدان النامية؛ وإدراج الدروس المستخلصة والخبرات المكتسبة من أنشطه الحد من مخاطر الكوارث ضمن تدابير التكيف؛ ودعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تخفيض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات، وتشجيع تدابير إدارة بالوعات الكربون وخزاناته وحفظها وتعزيزها بصورة مستدامة.

٣١ - وشدَّد العديد من البلدان على أهمية الوفاء بجميع التعهدات والالتزامات في إطار الاتفاقية الإطارية، وفقا لمبادئ هذه الاتفاقية، ومن ضمنها مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة وقدرات كل دولة، وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تثبيت تركيزات غازات

---

(١٧) A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول.

(١٨) FCCC/CP/1997/7/Add.1.

الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل الإنسان بشكل خطير في نظام المناخ، رغم ما ذكر أعلاه من أن بعض البلدان اعترض على الإشارة بصورة خاصة إلى المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في هذا السياق.

٣٢ - وكان هناك اتفاق واسع النطاق بشأن موضوع استحداث ونشر تكنولوجيات متقدمة في مجال الطاقة، بما فيها الوقود الأحفوري الأنظف، وكفاءة الطاقة، والطاقات المتجددة، مثل الطاقة الكهرمائية والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية، مثل الوقود الحيوي والطاقة الشمسية والطاقة الهيدروجينية وغيرها من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والتكنولوجيات التي تسهم في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، بما في ذلك عن طريق مشاركة القطاع الخاص، واتباع نُهج موجهة نحو خدمة السوق والسياسات العامة الداعمة والتعاون الدولي.

٣٣ - وكان هناك قبول واسع النطاق لاستمرار الحاجة إلى استكشاف الجدوى الفنية والاقتصادية والسلامة البيئية للتكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل احتجاز الكربون وتخزينه وغيرها من تكنولوجيات الحد من الانبعاثات الخاصة بمصادر الوقود الأحفوري، رغم أن بعض البلدان أعربت عن قلقها المستمر إزاء نضج وجدوى هذه التكنولوجيات.

٣٤ - كما كان هناك اتفاق واسع النطاق على التحرك نحو استراتيجية أطول أجلا وتصدٍّ شامل لتغير المناخ من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتعجيل بالانتقال إلى اقتصادات تنفث انبعاثات أقل من غازات الدفيئة، وتعزيز القدرات على التكيف وتدابير الاستجابة لمواجهة آثار تغير المناخ.

٣٥ - وكان هناك اتفاق عام على أهمية تعزيز مناعة المجتمعات في وجه الكوارث المرتبطة بتغير المناخ وحماية الموارد الطبيعية والمحافظة على النظم الإيكولوجية والخدمات التي توفرها، من خلال أنشطة تشمل حفظ واستصلاح غابات المانغروف والشعاب المرجانية، وإعادة زرع الغابات واستصلاح المراعي، وحماية المناطق الساحلية والموارد البحرية، بما فيها الأرصدة السمكية، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، والحاجة إلى تعزيز ودعم الجهود المبذولة في هذا الصدد، خصوصا في البلدان النامية.

٣٦ - وشملت المناقشات التي دارت بشأن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والدولي في مجال تغير المناخ إشارات إلى تعزيز الدعم الدولي لإنشاء و/أو تعزيز النظم والشبكات الإقليمية لرصد المناخ؛ وتعزيز الدعم الدولي للنهوض بالقدرات المؤسسية الوطنية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للمشاركة مشاركة فعالة في آلية التنمية النظيفة وعمليات التنفيذ المشترك؛ وتعزيز آليات التمويل القائمة لأنشطه التكيف؛ وتعزيز التعاون

بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات البحث والتطوير والمبادرات التوضيحية، وتعزيز الحوار بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي هي أيضا غازات الدفيئة.

هاء – أوجه الترابط والمسائل الشاملة لعدة قطاعات ووسائل التنفيذ

٣٧ – وشددت بلدان عديدة على أهمية اتخاذ نهج متكامل لتناول القضايا الموضوعية الأربع، ومعالجة الدعائم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة، من أجل تعزيز الفعالية والتأثير على التغيرات في أنماط العيش والمساعدة على تحقيق خيارات وإجراءات متكاملة ومتعاضدة متاحة على صعيد السياسات العامة. وينبغي جعل القضايا الشاملة لعدة قطاعات في صلب نهج السياسات والبرامج وأنشطه التعاون الإنمائي، بما في ذلك من خلال مشاركة الجمهور وخاصة إسناد دور قوي للمرأة في هيئات صنع القرار. وتكتسي وسائل التنفيذ أهمية حاسمة في ترجمة التعهدات إلى إجراءات.

٣٨ – ويتضمن نص المقرر المقدم من الرئيس إجراءات بشأن عدد من القضايا التي اتفقت عليها الوفود رهنا بالاستشارة، مثل ضمان جعل الطاقة والصناعة والخطط والسياسات الخاصة بتلوُّث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ جزءاً من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وغيرها من أطر السياسات العامة؛ وتعزيز الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، في القطاعين العام والخاص على حد سواء؛ وتنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية وتعزيز الزخم الذي تمخض عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛ وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وبناء الشراكات والمبادرات الطوعية مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة والمجموعات الرئيسية؛ وإيجاد بيئة مؤاتية للاستثمار؛ وتشجيع التدفقات المالية الدولية الخاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وتيسير زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والعمل على ألا تكون سياسات الاستثمار والتجارة تمييزية؛ والعمل من أجل إتمام جولة الدوحة من المفاوضات التجارية وجعل نتائجها موجهة نحو خدمة التنمية؛ وتعزيز خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات[١٩] وتنفيذها تنفيذا كاملا؛ وإعادة تأكيد أهمية تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥؛ وتعزيز تعميم منظور المساواة بين الجنسين في جميع مجالات التنمية المستدامة؛ وإدماج الشواغل الصحية ومن ضمنها شواغل أضعف فئات

(١٩) UNEP/GC.23/6/Add.1 و Corr.1، المرفق.

السكان في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج، والإقرار بمعارف وخبرات المجموعات الرئيسية التسع المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ وتسخيرها حسب الاقتضاء.

٣٩ - ومع أن الاجتماع لم يتمكن من التوصل إلى توافق تام في الآراء على جميع وسائل التنفيذ، فقد ضمت عناصر حاسمة في جميع المجالات المواضيعية الأربعة ضرورة تعبئة الموارد المالية، سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والائتمان الصغير والسبل الابتكارية للتمويل في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وأنواع الوقود الأحفوري الأنظف وأنواع الطاقة الأخرى؛ وتهيئة مناخ استثماري إيجابي على جميع المستويات لجذب رؤوس الأموال الخاصة؛ وتشجيع نقل ونشر تكنولوجيات الطاقة الأنظف، بما في ذلك التكنولوجيات المتقدمة وتكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف؛ وزيادة الاستثمارات وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البحث والتطوير؛ وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية قاعدة الموارد؛ وتشجيع المؤسسات المالية الدولية على زيادة تمويلها في البلدان النامية؛ وتشجيع الاستثمار في مرافق الإنتاج ومنتجات جديدة وأكثر كفاءة؛ وتعزيز الاستثمار في مجال بناء القدرات؛ وزيادة سبل الحصول على القروض، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر من قِبل صغار أصحاب المشاريع؛ وبناء القدرات من أجل الرصد والبناء وتحديث قوائم حصر الانبعاثات؛ وتعزيز استحداث التكنولوجيات المساعِدة على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتوضيحها ونشرها، وبناء القدرات من أجل البحث في آثار تغير المناخ والتدريب من أجل تنمية القدرات التقنية، لا سيما في البلدان النامية.

متابعة ومواصلة تنفيذ استراتيجية موريشيوس للتنفيذ

٤٠ - يتضمن نص القرار الذي اقترحه الرئيس إجراءات بشأن عدد من القضايا التي اتفقت عليها الوفود رهنا بالاستشارة، مثل تنفيذ التعهدات والبرامج والأهداف المعتمدة في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس)[٢٠] واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ[٢١] بشكل كامل وفعال؛ وتعزيز تنفيذ مبادرات الشراكة بما يتماشى مع دور وولاية لجنة التنمية المستدامة؛ وتشجيع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية على مواصلة إدماج استراتيجية موريشيوس للتنفيذ، وحث الجهات المانحة والمؤسسات

(٢٠) A/CONF.167/9، المرفق الثاني.

(٢١) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.A.4 والتصويب)، المرفق الثاني.

المالية والآليات على النظر في سبل تبسيط وزيادة سبل الحصول على الموارد المالية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

أفريقيا

٤١ - لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير المخصصة لأفريقيا لكن بعض البلدان أيدت ضرورة تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية بالنسبة للبلدان الأفريقية، بما في ذلك ما يلي: توفير خدمات محتملة السعر وسليمة بيئيا في مجال الطاقة، وتنمية البنية التحتية، وتحسين قدرات جمع البيانات عن تلوث الهواء ومراقبته، والتكيف مع آثار تغير المناخ مثل الجفاف والتصحر؛ وتعزيز المساعدة والموارد المالية والتقنية لدعم تنفيذ برامج العمل لأفريقيا المتفق عليها، والتنفيذ والدعم الإقليمي لتنفيذ الخطط في مجالات العلم والتكنولوجيا والحد من مخاطر الكوارث وتطوير الطاقة الكهرمائية.

استعراض ومتابعة

٤٢ - لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستعراض والمتابعة في ما يتعلق بالقضايا المترابطة لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ.

المرفق

نص المقرر الذي اقترحه الرئيس

١ - في ما يلي نص المقرر الذي اقترحه الرئيس:

الخيارات المتاحة والإجراءات العملية الممكن اتخاذها في إطار السياسات العامة للإسراع بالتنفيذ والمتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ

١ - إذ يؤكد من جديد التزامنا القوي بمبادئ ريو، كما وردت في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[أ]، وبخاصة المبدأ ٧ المتعلق بالمسؤوليات المشتركة والمتمايزة، والتنفيذ التام لجدول أعمال القرن ٢١[ب]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[ج]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) [د]،

(أ) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دو جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(ب) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(ج) قرار الجمعية العامة د إ-١٩/٢، المرفق.

(د) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.I والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

٢ - وإذ تؤكد من جديد كذلك توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[هـ]، وإعلان بربادوس[و] وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[ز]، وإعلان موريشيوس[ح] واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[ط]، وبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠[ي]، وقرارات لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة[ك]، وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥ - ٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[ل]؛

٣ - وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[م]؛

٤ - وإذ تؤكد من جديد الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عُقدت والاتفاقات الدولية التي أُبرمت منذ عام ١٩٩٢، وإذ تسلِّم باستمرار الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لتحقيق تلك الأهداف؛

(هـ) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(و) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(ز) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(ح) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(ط) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(ي) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١ (A/CONF.191/13)، الفصل الأول، الصفحات من ١ إلى ٦٧ من النسخة الأصلية.

(ك) تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها التاسعة، الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٩ (E/2001/29-E/CN.17/2001/19)، الفصل الأول - باء، الصفحات من ١ إلى ٣٢ من النسخة الأصلية.

(ل) تقرير المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث، كوبي، هيوغو، اليابان، ١٨-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (A/CONF.206/6)، الفصل الأول، القرار الثاني.

(م) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

٥ - وإذ تؤكد من جديد أن لجنة التنمية المستدامة ينبغي أن تظل اللجنة الرفيعة المستوى المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن التنمية المستدامة وأن تقوم بدور منتدى للنظر في المسائل المتصلة بتكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة؛

٦ - وإذ تؤكد من جديد استمرار الحاجة إلى تحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة باعتبارها ركائز مترابطة ومتعاضدة للتنمية المستدامة، وأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافا شاملة ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة؛

٧ - وإذ تقر بالاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٨ - وإذ تشدّد على الحاجة إلى تقديم دعم دولي متواصل ومنسق وفعال لتحقيق الأهداف الإنمائية في البلدان الخارجة من الصراعات والتي تجتاز مرحلة الانتعاش بعد الكوارث الطبيعية؛

٩ - وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٣/٦١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة وتنظيم أعمالها وأساليب عملها في المستقبل؛

١٠ - وإذ تلاحظ نتائج الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، التي حددت العراقيل والقيود والدروس المستفادة وأفضل الممارسات والتحديات المستقبلية لمجموعة مواضيع تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ؛

١١ - وإذ تلاحظ أهمية مساهمة الشراكات من أجل التنمية المستدامة في النهوض بتنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

١٢ - تقرر إحالة المقرر المتعلق بالسياسة العامة الصادر عن لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة عشرة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١٣ - تقرر أن تهيب بالحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، في حدود الموارد المتاحة ومن خلال التبرعات، وتدعو المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية، العاملة في إطار شراكة مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، إلى اتخاذ الإجراءات المبيّنة أدناه؛

١٤ - تقرر أن تهيب بالحكومات إلى تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية، وخاصة دور المرأة في الإدارة واتخاذ القرار، على جميع المستويات، وهو أمر حيوي لتنفيذ القضايا المترابطة المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ.

ألف - تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

١٥ - تعتبر الطاقة ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولمواجهة التحديات وتحقيق طموحاتنا المتمثلة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المواعيد المتفق عليها، يجب التعجيل بتنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ على وجه السرعة وبشكل كبير. ويعتبر الوصول إلى خدمات وموارد الطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة، والمجدية اقتصاديا، والمقبولة اجتماعيا والسليمة بيئيا ذا أهمية حيوية، خاصة في البلدان النامية، مع مراعاة الخصائص والظروف الوطنية. وفي وقت ستظل فيه أنواع الوقود الأحفوري تقوم بدور هام في إمدادات الطاقة خلال العقود المقبلة، يجب بذل قصارى الجهود من أجل تنويع مزيج الطاقة.

١٦ - اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) تنويع إمدادات الطاقة باستحداث تكنولوجيات متطورة للطاقة تكون أكثر نظافة وكفاءة، وبأسعار معقولة وفعالة من حيث التكلفة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري، وتكنولوجيات الطاقة المتجددة، ومن ضمنها، حسب الاقتضاء، الطاقة الكهرمائية، والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الهيدروجينة والطاقة المستمدة من أمواج المد والجزر، وطاقة المحيطات والطاقة الحيوية كالوقود الحيوي، ونقلها إلى البلدان النامية بشروط امتياز يُتفق عليها بين الأطراف؛

(ب) من باب الاستعجال، زيادة الحصة العالمية من مصادر الطاقة المتجددة زيادة هامة بهدف زيادة مساهمتها في إجمالي إمدادات الطاقة، مع الاعتراف بدور الأهداف الوطنية والطوعية وكذا المبادرات، حيثما وجدت، والحرص على أن تكون السياسات المعتمدة في مجال الطاقة داعمة لجهود البلدان النامية الرامية إلى القضاء على الفقر، والقيام بصورة منتظمة بتقييم البيانات المتوفرة لاستعراض التقدم المحرز في سبيل بلوغ هذه الغاية؛

(ج) من باب الاستعجال، زيادة الحصة العالمية من مصادر الطاقة المتجددة زيادة كبيرة في مزيج الطاقة، بما في ذلك حسب الاقتضاء، الطاقة الحرارية الشمسية والطاقة

الشمسية الفلطاضوئية، وطاقة الكتلة الحيوية التي تشمل أنواع الوقود الحيوي وطاقة الرياح والطاقة الكهرمائية والطاقة المستمدة من أمواج والمد والجزر وطاقة المحيطات والطاقة الحرارية الأرضية وغيرها من أشكال الطاقة المتجددة وفقا لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ والخطط الوطنية؛

(د) زيادة استخدام أدوات السياسات الفعالة كالأهداف والبرامج والغايات الوطنية أو دون الوطنية أو الإقليمية الطوعية، حسب الاقتضاء، لزيادة سبل الحصول على الطاقة وتكنولوجيا كفاءة الطاقة وتبادل الطاقات المتجددة؛

(هـ) من شأن السياسات الهادفة إلى الحد من اختلالات السوق أن تشجع نظم الطاقة التي تتلاءم مع التنمية المستدامة، من خلال استعمال إشارات سوقية محسنة والعمل على إزالة اختلالات السوق، بما في ذلك إعادة هيكلة نظم الضرائب والتخلص التدريجي من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، بسياسات تأخذ في الاعتبار الكامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، بغرض التقليل إلى أدنى حد من الآثار العكسية المحتملة على تنميتها؛

(و) القيام، عند الاقتضاء، بالتخلص التدريجي في هذا المجال من الإعانات التي تقف حجر عثرة أمام التنمية المستدامة، مع المراعاة الكاملة للظروف الخاصة بكل بلد والاختلاف في مستويات التنمية لكل منها والنظر في آثارها الضارة، لا سيما على البلدان النامية.

١٧ - للحصول على الطاقة، ينبغي اتخاذ الإجراءات الهادفة إلى ما يلي:

(أ) تسريع حصول الفقراء على خدمات الطاقة المستدامة ، ولا سيما في المناطق الريفية والمناطق النائية في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان الأفريقية؛

(ب) كفالة أن تكون سياسات الطاقة داعمة لجهود البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر؛

(ج) إدماج مسألة الحصول على الطاقة وسياسات تنويع الطاقة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة واستراتيجيات الحد من الفقر والخطط الإنمائية الوطنية، بالنسبة للبلدان التي لم تقم بذلك بالفعل؛

(د) تشجيع برامج كهربة الريف المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي؛

(هـ) اعتماد حوافز لتشجيع زيادة الاستثمارات من جانب القطاعين العام والخاص لتوفير الطاقة المستدامة وتحسين الخدمات والبنى التحتية، لا سيما لفائدة الفقراء في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء؛

(و) تطوير تكنولوجيات تخزين الطاقة ونقلها والبنية التحية لنقل الطاقة، بما فيها أنابيب النفط والغاز الطبيعي وربط شبكات الكهرباء؛

(ز) تسريع الانتقال من الاستخدام غير الكفؤ للكتلة الحيوية إلى مصادر طاقة وتكنولوجيا أنظف، وأجهزة أنظف للطهي والتدفئة، ودعم الجهود الرامية إلى نشر تكنولوجيات محسنة قائمة على الكتلة الحيوية، وتوفير الحوافز للتحول إلى أنواع وقود وتكنولوجيات أنظف؛

(ح) الجمع، حسب الاقتضاء، بين التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتشديد الاعتماد على تكنولوجيات الطاقة المتقدمة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة الأكثر نظافة، والاستخدام المستدام لمصادر الطاقة التقليدية، مما يتيح إمكانية تلبية الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة على المدى الأبعد من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

(ط) تشجيع المشاركة الشعبية وتعزيز دور النساء والشباب في صنع القرار وتخطيط وتصميم وتنفيذ سياسات وبرامج في مجال الطاقة على جميع المستويات؛

(ي) تقليل مخاطر الكوارث وبناء قدرة البنى التحتية المتصلة بالطاقة على مواجهة الكوارث؛

(ك) تشجيع تهيئة البيئات المواتية وتعزيز الأطر التنظيمية، على الصعيد الوطني، بهدف تحسين أداء أسواق الطاقة الوطنية وشفافيتها والمعلومات المتعلقة بها.

١٨ - لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، ينبغي اتخاذ الإجراءات الهادفة إلى ما يلي:

(أ) التعجيل باستحداث تكنولوجيات الطاقة الأكثر كفاءة ونشرها وتوفيرها؛

(ب) زيادة الكفاءة والإنتاجية في قطاعي الكهرباء والحرارة، من خلال استخدام أفضل لقدرات توليد الطاقة وتوليد الطاقة بصورة مشتركة، وتقليل الخسائر الناجمة عن نقل الطاقة، وإدارة الطلب، والانتقال إلى استخدام الوقود، واسترجاع الحرارة، والترابط الشبكي أو الشبكات الكهربائية الوطنية، وإنشاء محطات تجميعية للطاقة وزيادة الاتجار بالكهرباء؛

(ج) تعزيز التعاون الأقاليمي بحيث يتسنى إنشاء أسواق كهرباء أكثر كفاءة وقوة؛

(د) تشجيع سياسات وبرامج كفاءة الطاقة، على الصعيد الوطني، بما في ذلك خطط المراقبة وإصدار الشهادات في مجال الطاقة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للأنظمة، وأداء الأجهزة والمعدات الكهربائية وإصدار العلامات للمنتجات المستخدمة في القطاع السكني والقطاعين التجاري والصناعي؛

(هـ) تشجيع وتعزيز قواعد البناء المساعدة على استخدام الطاقة بكفاءة، على الصعيد الوطني، وتشجيع الدعم المالي والتقني لتحسين إمكانيات عزل الحرارة والإضاءة والتهوية الطبيعية في المباني العامة والسكنية والتجارية؛

(و) تشجيع إدراج مسألة الكفاءة في استخدام الطاقة في سياسات وإجراءات المشتريات العامة على الصعيد الوطني؛

(ز) تشجيع توعية المستهلكين ومشاركة الجمهور في المبادرات المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة على الصعيد الوطني؛

(ح) زيادة الكفاءة في استخراج النفط والغاز ومعالجتهما وتخزينهما وتحميلهما وصرفهما ونقلهما، بما في ذلك الحد من اشتعال الغاز وتسرّبه؛

(ط) تشجيع التعاون الدولي في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة، بما في ذلك تبادل المعلومات وإجراء بحوث مشتركة والتثقيف والتدريب والتمويل؛

(ي) تشجيع التدابير المساعدة على الكفاءة في استخدام الطاقة وتوفير الطاقة في أماكن العمل من خلال الأعمال المشتركة بين العمال وأرباب العمل؛

(ك) تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة في القطاع الصناعي.

التعاون على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والدولية

١٩ - اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) تعزيز التعاون على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، بغرض تنفيذ القرار الذي اتخذته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة عشرة وغيرها من القرارات ذات الصلة المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(ب) توطيد الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، من أجل زيادة فرص الحصول على الطاقة في المناطق الحضرية والريفية والنائية، وتيسير حشد الموارد وتعزيز

توافر الطاقة وفعاليتها وبناء القدرات فيما يتصل بها وتوليد المعارف بشأنها وتبادل تلك المعارف، وتوفير خدمات الطاقة المحلية، مع إيلاء عناية خاصة لاحتياجات النساء والشباب؛

(ج) تقديم الدعم للجهود الوطنية والإقليمية التي تبذلها البلدان النامية من أجل تنفيذ السياسات المتعلقة بالطاقة في سياق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والخطط الوطنية الإنمائية، ومن أجل تنفيذ القرار الذي اتخذته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة عشرة وغير ذلك من القرارات المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(د) توطيد التعاون الدولي والإقليمي في مجال استحداث ونشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتكنولوجيات الطاقة المتطورة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف، وتشجيع التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل بناء القدرات بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(هـ) تعزيز الدعم المقدم على الصعيد الدولي من أجل تنفيذ البرامج الوطنية والإقليمية لتحسين كفاءة الطاقة، بما في ذلك الاستثمار في تكنولوجيات حديثة تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة تكون سليمة بيئيا وفعالة من حيث التكلفة ومقبولة اجتماعيا ونقل تلك التكنولوجيات؛

(و) تشجيع وتعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة التي تقوم بها أمانة اللجنة والرامية إلى تيسير استدامة الطاقة، بما في ذلك عن طريق زيادة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من أصحاب المصلحة؛

(ز) توطيد التعاون بين المؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية بالطاقة في مجال تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وتشجيع التواصل في أوساط البحوث والتطوير، بما في ذلك عن طريق الترويج للمختبرات الحاسوبية ومراكز الامتياز؛

(ح) تقديم الدعم من أجل وضع نظم للطاقة قوية ومستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وصيانة وتحسين عملية إنتاج الطاقة والبنية الأساسية للنقل، بما في ذلك خطوط الأنابيب ومرافق النقل والتوزيع؛

(ط) القيام حسب الاقتضاء بتعزيز وتسهيل التعاون الإقليمي في مجال توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها، بسبل منها دراسة القدرات الكهرمائية الإقليمية واستغلالها على نحو مستدام، وربط شبكات الكهرباء وخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي والاتجار بالطاقة عبر الحدود الوطنية؛

(ى) تشجيع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية على التوسع في الدعم الذي تقدمه في مجال زيادة كفاءة استخدام الطاقة وترشيده، وتكنولوجيات الطاقة المتجددة والطاقة المتطورة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأقل تلويثا للبيئة، وعلى تيسير حصول البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على التمويل؛ وحث مرفق البيئة العالمي على مواصلة تقديم هذا الدعم وهذه التسهيلات؛

(ك) تشجيع الاستثمار والشراكات من أجل وضع نظم للنقل المتعدد الوسائط مستدامة وفعالة من حيث استخدامها للطاقة تهدف إلى توفير سبل نقل آمنة وميسورة السعر وفعالة؛

(ل) إنشاء شراكات مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، بما فيها المصارف الإنمائية الإقليمية، من أجل تعزيز الحصول على الطاقة، وكفاءة استخدامها وترشيده، وتكنولوجيات الطاقة المتجددة والطاقة المتطورة بما فيها تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأقل تلويثا للبيئة وتخصيص الموارد المالية لذلك؛

(م) زيادة الدعم الدولي المقدم للجهود الوطنية من أجل اعتماد معايير ووضع علامات لكفاءة استخدام الطاقة في الأجهزة المترلية والمعدات الاستهلاكية فضلا عن القيام، متى اقتضى الأمر ذلك، بمواءمة أساليب الاختبار والتصديق على الصعيد الدولي؛

(ن) تشجيع التعاون من أجل التوصل إلى طرق ووسائل فعالة للقضاء على عمليات التخلص من المخلفات الخطرة المتولدة عن الطاقة والمنتجات المنتهية الصلاحية بنقلها إلى البلدان النامية؛

(س) تعزيز المبادرات الرامية إلى إيجاد وتوطيد التعاون الدولي في مجال الطاقة الحيوية، بما في ذلك أنواع الوقود الحيوي، بغية ضمان إنتاج الطاقة الحيوية واستخدامها على نحو مستدام مع مراعاة الحفاظ على التوازن المناسب بين الأمن الغذائي وإنتاج الطاقة الحيوية، فضلا عن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وفقا للظروف التي يعيشها كل بلد؛

(ع) تحسين الأداء والشفافية والمعلومات المتعلقة بأسواق الطاقة من أجل تشجيع زيادة الاستقرار والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالعرض والطلب على حد سواء؛

(ف) تعزيز الحوار والتفاهم على الصعيدين الإقليمي والدولي بين البلدان المنتجة للطاقة والبلدان المستهلكة لها؛

(ص) تعزيز التعاون الدولي في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة.

متابعة موضوع تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

٢٠ - تقرر أن يتم في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ ، دونما إخلال ببرنامج عمل اللجنة المعتمد في دورتها الحادية عشرة وتنظيمه وأسلوب تنفيذه ، بتخصيص فترة من الوقت، يحدد المكتب مدتها مسبقا على أن يكون الإطار الزمني المرجعي يوما واحدا أو يومين، من أجل رصد ومتابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة وطرائق التنفيذ المعتمدة في إطار خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وفي الدورتين التاسعة والخامسة عشرة للجنة.

طرائق التنفيذ

٢١ - اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) حشد الموارد المالية، بما في ذلك من القطاعين العام والخاص، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والائتمانات الصغيرة والتمويل المبتكر للاستثمار في مجال مصادر الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والوقود الأحفوري الأنظف، وغير ذلك من أنواع الطاقة؛

(ب) إيجاد مناخ استثماري إيجابي على جميع المستويات لجذب رؤوس الأموال الخاصة لمشاريع الطاقة؛

(ج) تشجيع نقل تكنولوجيات الطاقة الأقل تلويثا للبيئة ونشرها، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتطورة الأقل تلويثا للبيئة؛

(د) القيام مع البلدان النامية بتشجيع تطوير التكنولوجيات المتعلقة باستخلاص الكربون وتخزينه وبالأساليب المحسنة لاستخراج النفط وذلك للتعجيل بإسهامها في مجال التقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛

(هـ) زيادة الاستثمارات في مجال البحوث والتطوير وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال من أجل تطوير التكنولوجيات الجديدة للطاقة المتطورة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأقل تلويثا للبيئة؛

(و) دعم استخدام أنواع الوقود الأحفوري السائلة والغازية الأقل تلويثا للبيئة وتشجيعه بسبل منها إيجاد الشروط المناسبة للاستثمار في تجارة الغاز الطبيعي المسيَّل وتسييل

الغازات وتوسيع نطاق السوق العالمي للغاز الطبيعي المسيل وتسييل الغازات لزيادة إمكانية الحصول على أنواع من الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري الأنظف؛

(ز) تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل توسيع قاعدة الموارد بما في ذلك أنواع الوقود الأحفوري وإنتاج الوقود الحيوي وغيره من مصادر الطاقة المتجددة واستغلالها على نحو مستدام؛

(ح) تقديم الدعم بغية إنشاء وتطوير شركات لخدمات الطاقة وذلك عن طريق بناء القدرات على الصعيد الوطني؛

(ط) تشجيع المؤسسات المالية الدولية على زيادة التمويل الذي تقدمه إلى البلدان النامية لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في شبكات الكهرباء المحلية والوطنية، بما في ذلك عن طريق تخفيض حالات فقد الكهرباء في شبكات النقل والتوزيع.

باء – التنمية الصناعية

٢٢ – ينبغي تناول موضوع التنمية الصناعية في سياق التنمية المستدامة وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وإعمال خطة تنفيذ جوهانسبرغ، وهي مسألة حيوية بالنسبة للنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل فضلا عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتعد إدارة قاعدة الموارد الطبيعية على نحو مستدام ومتكامل حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة. ويهيئ تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الابتكار التكنولوجي الفرص لتقليل التكاليف وزيادة القدرة التنافسية وفرص التوظيف فضلا عن فصم الصلة بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي. ولقطاع الأعمال والصناعة في هذا الصدد دور هام: فالتمويل الدولي والتعاون التكنولوجي ونقل التكنولوجيات أمور هامة للبلدان النامية وقطاع الأعمال والصناعات فيها حيث يسهّل ذلك اعتماد تكنولوجيات أكثر كفاءة وأقل تلويثا للبيئة. وترتبط التنمية الصناعية بصلة وثيقة بمواصلة إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

٢٣ – اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) القيام حسب الاقتضاء بصياغة أطر وطنية للسياسات، بما في ذلك التشريعات واللوائح، لإيجاد بيئة مواتية للتنمية والتنوع الصناعيين المستدامين، والاستثمار في القطاع الخاص، وتعزيز الإدارة البيئية المحلية، واعتماد ممارسات محسنة للإدارة البيئية وتكنولوجيات سليمة بيئيا؛

(ب) تعزيز عملية حشد الموارد التقنية والمالية لصالح البنية الأساسية الأولية من أجل تيسير التنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية؛

(ج) تقديم الدعم من أجل الارتقاء بالتكنولوجيات لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة، وذلك بسبل منها ضمن أمور أخرى الاستعانة بصناديق الاستثمار الوطنية والدولية القائمة وبناء قدرات الهيئات المعنية بالمعايير والاختبار والتصديق، وتوطيد التعاون بين القطاعين الصناعي والأكاديمي في مجال البحوث و التطوير؛

(د) تعزيز استخدام الصناعة على نحو فعال ومستدام للموارد الطبيعية والطاقة، وسبل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والحد من التلوث والتقليل من توليد النفايات وإعادة تدويرها واستخدامها مرة أخرى، وذلك بطرق منها، حسب الاقتضاء، توفير المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية بشكل خاص؛

(هـ) تعزيز قدرات قطاع الأعمال، لا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وبصفة خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من أجل التصدي للممارسات الصناعية غير المستدامة وتنفيذ نُهج إدارة داعمة، وذلك بسبل منها تحسين فرص الحصول على برامج القروض والائتمان وتقديم الدعم المالي والتقني للبرامج والمراكز الإنتاجية الأقل تلويثا للبيئة مثل مراكز الإنتاج الأقل تلويثا للبيئة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي؛

(و) دعوة قطاع الأعمال والصناعة إلى تحسين أدائهما الاجتماعي والبيئي عن طريق ممارسات طوعية مبتكرة في مجال الإدارة والإبلاغ، وذلك بسبل منها النُهج المعتمدة على نظام الإدارة البيئية، مع مراعاة الاتفاقات والمبادئ التوجيهية الأخرى بشأن التنمية المستدامة مثل مبادرة الإبلاغ العالمية والاستعانة بالنُهج العلمية، حسب الاقتضاء، مثل تحليل دورة التطور التي تمر بها العمليات المبتكرة لتطوير المنتجات على نحو مستدام؛

(ز) الدعوة إلى تطوير ومواءمة المبادرات الطوعية المشتركة بين مؤسسات القطاع العام والخاص التي تتعلق بمسؤولية الشركات ومساءلتها في المجالين البيئي والاجتماعي والتي تراعي إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل[ن]، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الاتفاق العالمي[س]؛

(ن) اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والثمانين (١٩٩٨).

(س) أعلنه الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

(ح) قيام البلدان كافة بتعزيز الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية المستدامة، في عملية تتولى فيها البلدان المتقدمة النمو دور الريادة وتستفيد منها البلدان كافة، وذلك بسبل منها اعتماد مبادرة التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير، وإذكاء الوعي والتثقيف من أجل التشجيع على تغيير أسلوب الحياة؛ وعن طريق تكثيف البحوث عن التكنولوجيات الفعالة من حيث استخدامها للموارد ومواءمة تلك التكنولوجيات، والابتكار والتعاون في المجال التكنولوجي مع إيلاء عناية خاصة لاحتياجات البلدان النامية وقدراتها؛

(ط) تعزيز السياحة المستدامة بما في ذلك السياحة غير الضارة بالبيئة، والقيام في هذا الصدد بدعم جهود البلدان النامية بما فيها البلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ى) التشجيع على توثيق التعاون والحوار بين الحكومة، والسلطات المحلية، وقطاع الأعمال والصناعة، والأوساط العلمية والتكنولوجية، ونقابات العمال، والمزارعين، والمنظمات غير الحكومية، والنساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين، وذلك من أجل الترويج للإجراءات الطوعية الفعالة التي يتخذها قطاع الأعمال والمستهلكون بغية تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتوافر فرص العمالة الكاملة والمنتجة والقائمة على الاختيار الحر للجميع والعمل الكريم؛

(ك) تعزيز القيام على نحو مستدام باستغلال وإدارة الموارد البحرية، ومصائد الأسماك القائمة على النظم الإيكولوجية للشعب المرجانية، وأنشطة تربية الأحياء المائية، والصناعات البحرية الغذائية؛ ودعم جهود البلدان النامية في هذا الصدد لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

التعاون الدولي على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والعالمية

٢٤ - اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) تشجيع الجهود الدولية المتواصلة الرامية إلى تقديم الدعم إلى البلدان النامية من أجل بناء القدرات في مجال تقييمات الأثر البيئي، ويشمل ذلك، حسب الاقتضاء، التقييمات البيئية الاستراتيجية للخطط والبرامج الوطنية والإقليمية وتقديم الدعم، في هذا الصدد، حسبما اتفق عليه إلى البلدان النامية على الصعد المحلية والوطنية ، والإقليمية كذلك إن وُجدت؛

(ب) الاستمرار في إحراز تقدم في مجال أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة عن طريق الالتزام التام بعملية مراكش وفرقها العاملة؛

(ج) تحسين وصول المنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية إلى الأسواق عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغائها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تخفيض أو إلغاء الحد الأقصى للتعريفة الجمركية وتصاعد التعريفة والحواجز الجمركية غير المتعلقة بالتعريفات، بغية تمكين البلدان النامية من الاستفادة التامة من مزاياها النسبية والعمل على إنجاح جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية؛

(د) تقديم الدعم من أجل بناء القدرات المتعلقة بالتجارة في البلدان النامية، بما في ذلك لتبسيط الإجراءات الجمركية وترويج التجارة ومراقبة الجودة؛

(هـ) تعزيز القدرات في البلدان النامية على وضع اللوائح والقوانين والمعايير وتنفيذها وإنفاذها؛

(و) تقديم الدعم لنقل التكنولوجيا بشروط مؤاتية، بما في ذلك بشروط ميسرة وتفضيلية، حسبما أُتفق عليه، ولا سيما نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا؛ وحشد الموارد المالية للتنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية؛

(ز) تعزيز التعاون التكنولوجي بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون التكنولوجي الثلاثي، بما في ذلك اشتراك البلدان المتقدمة النمو والنامية في إجراء البحوث والتطوير؛

(ح) تعزيز الدعم المقدم على الصعيد الدولي، بما في ذلك الدعم المقدم من منظمات الأمم المتحدة المعنية من أجل تعزيز ونشر الأنشطة المتصلة بالتجارة وفرص الاستثمار في البلدان النامية بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

طرائق التنفيذ

٢٥ - اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) تشجيع الاستثمار في مرافق إنتاجية ومنتجات جديدة أكثر اتساما بالكفاءة، واعتماد واستخدام تكنولوجيات أقل تلويثا للبيئة؛

(ب) تعزيز الاستثمار، حسب الاقتضاء، في مجال بناء القدرات، لا سيما في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ، وفي مجال التعليم وتطوير المهارات من أجل تعزيز قاعدة المهارات في مجال الصناعة وتحسين فرص النساء والشباب في التوظف وفي إنشاء المشاريع الصغيرة على أساس غير تمييزي والتقليل، عند الحاجة، من أية آثار اجتماعية سلبية تتصل بإعادة هيكلة الصناعة؛

(ج) تشجيع الابتكار والأعمال الحرة عن طريق تعزيز فرص أرباب الأعمال الحرة الصغيرة الحجم في الحصول على الائتمان، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر، وذلك لدعم مشاركة فئات منها النساء والشباب والمجتمعات المحلية، في الأنشطة التجارية الصناعية.

جيم - تلوث الهواء/الغلاف الجوي

٢٦ - لتلوث الهواء عواقب سلبية وخيمة على نوعية الحياة، و لا سيما صحة الإنسان، وعلى البيئة والاقتصاد. ومن ثم، يلزم اعتماد نهج متكامل للتصدي لتلوث الهواء الداخلي والخارجي، يراعي الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ويتعين القيام على نحو أفضل بإدماج الجهود الرامية إلى التخفيف من تلوث الهواء في العمليات الوطنية للتخطيط الإنمائي. وتلوث الهواء الداخلي الناجم عن استعمال وسائل الطهي والتدفئة التقليدية التي تعمل بالوقود الحيوي مسألة ذات صلة بالفقر، والنساء والأطفال هم الأكثر تضررا منه على صعيد الأسر المعيشية/الصعيد المحلي ولا سيما في البلدان النامية. وقد تسهم الصناعة والعديد من سبل النقل إلى حد كبير في تلوث الهواء.

٢٧ - اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) تحسين عملية نشر المعلومات عن مصادر تلوث الهواء الداخلي وآثاره الصحية، لا سيما على النساء والأطفال والعمال، وتوسيع قاعدة المعارف في هذا الصدد، وتوفير الموارد المالية وغيرها من الموارد من أجل دعم البرامج وغيرها من الأنشطة التي تتناول العواقب الصحية السلبية، بما في ذلك حملات توعية الجمهور في البلدان النامية بشأن جميع مصادر تلوث الهواء الداخلي؛

(ب) القيام ،حسب الاقتضاء، بتكرار وتكثيف النُهج والممارسات المثلى والشراكات الناجحة التي تهدف إلى الحد من تلوث الهواء الداخلي، مثل الشراكة من أجل هواء داخلي نظيف، مع التركيز على سبيل الأولوية على المبادرات العملية الرامية لتحسين نوعية الهواء؛

(ج) التعجيل بالانتقال من الاستخدام غير الفعال للكتل الحيوية إلى مصادر أنظف للطاقة وتكنولوجيات وأجهزة للطهي والتدفئة أنظف، وتوفير الدعم للجهود الرامية إلى نشر تكنولوجيات محسنة قائمة على استخدام الكتل الحيوية وتقديم مبادرات للتحول إلى استخدام أنواع وقود وتكنولوجيات أنظف؛

(د) وضع استراتيجيات للتخطيط الحضري وتخطيط استغلال الأراضي على نحو مستدام، تشمل نظم النقل الحضري المستدامة واختيار مواقع المصانع ومواقع ومرافق التخلص من النفايات؛

(هـ) تشجيع وضع معايير وقواعد قطرية وإقليمية لنوعية الهواء، مع مراعاة المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن نوعية الهواء حسب الاقتضاء؛

(و) تحسين مراقبة الانبعاثات، بسبل منها، حسب الاقتضاء، وضع قيم لحدود الانبعاثات من مختلف المصادر بغية التخفيف من تلوث الهواء بما في ذلك عن طريق أمور منها تحديث وتحسين محطات توليد الطاقة الحرارية والكهربائية، وجعل استخراج الوقود الأحفوري وتجهيزه أكثر فعالية، وتخفيض الانبعاثات من إحراق الغازات والتهوية والانبعاثات من وسائل النقل؛

(ز) تحسين نوعية الهواء في الحضر عن طريق استخدام أنواع وقود وتكنولوجيات أنظف؛

(ح) التوسع في استخدام تكنولوجيات الطاقة المتطورة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري ومصادر الطاقة المتجددة الأنظف، ودعم تطوير أسواق لنشر تكنولوجيات أنظف للطاقة والإنتاج؛

(ط) تحسين جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها والقدرة على قياس ورصد تلوث الهواء وأثره على صحة الإنسان؛

(ى) تعزيز استخدام نظم نقل عام وجماهيري أقل تلويثا للبيئة؛

(ك) التشجيع على وضع اشتراطات محسنة للتفتيش على جميع أنواع المركبات وصيانتها؛

(ل) تشجيع القطاعين العام والخاص على التحول إلى استخدام مركبات أكثر كفاءة من حيث استهلاك الوقود/الطاقة، بما في ذلك عن طريق التشريعات، حسب الاقتضاء؛

(م) القيام على الصعيد الوطني بوضع معايير وحوافز تتعلق بالأسواق وغير الأسواق وتنفيذها، وذلك من أجل تحسين كفاءة الوقود والمركبات واستخدام التكنولوجيات التي تخفض من الانبعاثات.

التعاون على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والدولية

٢٨ - اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تحسين نوعية الهواء ومراقبة تلوث الهواء عبر الحدود الناجم عن أسباب طبيعية والذي يتسبب فيه الإنسان، باستخدام نهج يجمع، حسب الاقتضاء، بين الرصد والحد من التلوث وإجراء البحوث، أو صوغ السياسات وتقاسم الخبرات الإقليمية، وتشجيع البلدان على التعاون في الأطر والآليات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة المتفق عليها بين البلدان المعنية؛

(ب) تشجيع القيام على أساس طوعي بتقاسم الخبرات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتناول تلوث الهواء عبر الحدود، مثل اتفاقية للجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بالتلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود والمشروع المتعلق بتلوث الهواء في المدن الكبرى بآسيا؛

(ج) زيادة التعاون على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية في مجال جمع البيانات العلمية السليمة والمستكملة وأفضل التقنيات الرامية إلى تحسين نوعية الهواء، وإدارتها ونشرها؛

(د) تعزيز السياسات الرامية إلى الحد من تلوث الهواء ومن استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وتحسين نوعية الهواء مع مراعاة أن هذه السياسات يمكن أن تكون لها مكاسب هامة في مجال التصدي لتغير المناخ أيضا؛

(هـ) التشجيع على توطيد التعاون، والقيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز الجهود المتضافرة التي تبذلها الجهات الدولية المعنية من أجل تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(و) دعوة الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بالتصديق على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون[ع] وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون[ف] وتعديلاته أو لم تنضم إليهما إلى أن تنظر في القيام بذلك؛

(ز) دعم التدابير الرامية إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون وفقا لإطار بروتوكول مونتريال؛

(ع) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٥١٣، رقم ٢٦١٦٤.

(ف) المرجع السابق، المجلد ١٥٢٢، رقم ٢٦٣٦٩.

(ح) تعزيز المراقبة المنهجية للغلاف الجوي للأرض عن طريق السواتل ونظم الرصد الجوية والموقعية، وزيادة التعاون العلمي بسبل منها على سبيل المثال إتاحة نتائج البحث العلمي كي يتسنى للبلدان كافة، لا سيما البلدان النامية، استخدامها؛

(ط) تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، لبرامج الرصد الدولية مثل المنظومة العالمية لنظم رصد الأرض والنظام العالمي لمراقبة المناخ؛

(ى) دعم المبادرات من قبيل الشراكة من أجل وقود نظيف ومركبات نظيفة التي تهدف إلى التخلص تدريجيا من أوجه الاستخدام المتبقية للبنزين الذي يحتوي على رصاص، والعمل على خفض محتوى الوقود من الكبريت، إضافة إلى الشراكة من أجل هواء نظيف في الأماكن المغلقة والشراكة العالمية للحد من انبعاثات الزئبق من الأجهزة التي تعمل بالفحم؛ ومساعدة البلدان التي ترغب في الاستغناء عن إثير الميثيل الثلاثي البيوتيل الموجود في البنزين.

طرائق التنفيذ

٢٩ - اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) تعزيز نقل التكنولوجيات الفعالة والسليمة بيئيا والمحتملة السعر بشروط ميسرة، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، حسب المتفق عليه، وبطرق منها إشراك القطاع الخاص وذلك من أجل مركبات وسبل لإدارة المرور وأنواع وقود أقل تلويثا للبيئة، بما في ذلك أنواع متطورة من الوقود الأحفوري أقل تلويثا للبيئة، وأنواع وقود بديلة ومن مصادر متجددة.

(ب) دعوة المانحين إلى مواصلة تقديم الموارد المالية أثناء الفترة المقبلة التي سيجري فيها تجديد أرصدة الصندوق المتعدد الأطراف بموجب بروتوكول مونتريال؛

(ج) تعزيز بناء القدرات وتقوية المؤسسات، وإشراك القطاع الخاص وكافة أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة في العمل من أجل تحسين نوعية الهواء مع مراعاة الظروف والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية؛

(د) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل بناء القدرات لرصد حصر الانبعاثات وتدوينها وتحديثها، وقياس آثار تلوث الهواء وتقييمها، وتعزيز تبادل المعلومات عن الانبعاثات في الهواء؛

(هـ) تعزيز الاستثمار والشراكات من أجل استحداث نظم مستدامة وفعالة من حيث استهلاك الطاقة للنقل متعدد الوسائط؛

(و) دعوة المنظمات الدولية والمانحين الدوليين إلى توسيع نطاق الدعم المقدم إلى البلدان النامية التي تعاني من نسب كبيرة من تلوث الهواء الناجم عن أسباب طبيعية، لا سيما الغبار والعواصف الرملية وحرائق الغابات والرماد البركاني وذلك بسبل منها بناء القدرات على إصدار الإنذار المبكر والرصد ووضع التدابير الوقائية؛

(ز) دعم وضع تكنولوجيات وتدابير ملائمة لتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إحراق النفايات وترميدها؛

(ح) تيسير نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والميسورة الأسعار المتعلقة بإدارة النفايات والتخلص منها وإعادة تدويرها إلى البلدان النامية.

دال - تغير المناخ

٣٠ - يعد تغير المناخ أحد تحديات التنمية المستدامة على نطاق العالم بأبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية مؤثرة. وتشكل الاستنتاجات الأخيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ فيما يتعلق بتأثيرات تغير المناخ على التنمية المستدامة مصدر قلق. ويؤثر تغير المناخ في جميع البلدان، لكن تأثيره قد يكون حادا بوجه خاص في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية التي تشكو من ضعف خاص، بالنظر إلى مدى تعرضها لتغير المناخ وعدم كفاية وسائلها ومحدودية قدراتها على التكيف مع الآثار المترتبة عليه. ولجنة التنمية المستدامة، إذ تلاحظ مساهمة الأنشطة البشرية في تغير المناخ، تُبرز الحاجة إلى توجيه اهتمام عاجل واتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب المجتمع الدولي، وفقا لما تقتضيه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ(ص)، وتقرّ بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر يشكلان أولى الأولويات بالنسبة للبلدان النامية. والاتفاقية الإطارية هي الصك الرئيسي لمعالجة تغير المناخ. والهدف مما تتخذه لجنة التنمية المستدامة من قرارات هو تكميل عمل الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو التابع لها ودعمه وليس تكرار ذلك العمل على نحو يتسم بالازدواجية.

٣١ - اتخاذ إجراءات من أجل:

(ص) A/AC.237/18 (Part 11)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول

(أ) الوفاء بجميع الالتزامات والتعهدات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بما يتماشى وجميع مبادئ الاتفاقية الإطارية، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة وحسب قدرات كل بلد، وتحقيق هدفها النهائي المتمثل في تثبيت تركز غاز الدفيئة في الغلاف الجوي في مستوى يحول دون تدخل الإنسان بشكل خطير في نظام المناخ؛

(ب) تطوير ونشر تكنولوجيات الطاقة المتطورة، بما في ذلك الوقود الأحفوري الأنظف، وكفاءة الطاقة والطاقات المتجددة، مثل الطاقة المائية، والحرارية، وطاقة الرياح، والطاقة الحيوية، مثل الوقود الحيوي، والطاقة الشمسية، والطاقة الهيدروجينية وغيرها من مصادر وتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة التي تساهم في الحد من انبعاثات غاز الدفيئة، بما في ذلك عن طريق إشراك القطاع الخاص، واتباع نُهُج موجهة نحو السوق وسياسات عامة داعمة، وعن طريق التعاون الدولي؛

(ج) الاستمرار في دعم البلدان النامية بما في ذلك عن طريق توفير المساعدة المالية والتقنية، ولا سيما لأفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، للتصدي للتحديات التي تواجهها في التكيف مع تغير المناخ، وتلبية أولوياتها؛

(د) إدماج مخاطر تغير المناخ وإجراءات السياسة العامة ذات الصلة لمعالجة تغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر؛

(هـ) الاستمرار في استكشاف الجدوى التقنية والاقتصادية والسلامة البيئية للتكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل استخلاص الكربون وتخزينه وغير ذلك من تكنولوجيات الحد من الانبعاثات بالنسبة لمصادر الوقود الأحفوري؛

(و) الانتقال نحو استراتيجية طويلة الأجل للاستجابة الشاملة لتغير المناخ عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وإسراع وتيرة الانتقال إلى اقتصاد يعتمد على انبعاثات أقل من غاز الدفيئة، وتحسين قدرات التكيف وتدابير الاستجابة للتصدي للآثار المترتبة على تغير المناخ؛

(ز) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل الحد من الانبعاثات الناشئة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، وتعزيز الإدارة المستدامة لبالوعات الكربون وخزاناته وحفظها وتحسينها عن طريق الارتقاء بإدارة استغلال الأراضي وحماية التربة والتحريج وإعادة التحريج وحفظ الغابات؛

(ح) دعم الإنذار المبكر وإدارة المخاطر والحد من الكوارث وتدابير الاستجابة للبلدان النامية، لا سيما منها الأكثر ضعفا، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا؛

(ط) الترويج لمبادرات من أجل الارتقاء بأهمية المعلومات المتعلقة بالآثار المترتبة على تقلب المناخ وتغيره والانتفاع بها وتحسين الوصول إليها لاستغلالها في جهود الإنذار المبكر وإدارة المخاطر؛

(ي) إدماج الدروس المستفادة والتجارب المستخلصة من أنشطة الحد من مخاطر الكوارث في تدابير التكيف والتخطيط؛

(ك) زيادة قدرة المجتمع المحلي على التصدي للكوارث المتصلة بتغير المناخ عن طريق حماية الموارد الطبيعية وحفظ النظم الإيكولوجية والخدمات التي تقدمها، عن طريق أنشطة مثل حفظ أشجار المنغروف والشعاب المرجانية وتجديدها وإعادة التحريج واستصلاح المراعي وحماية المناطق الساحلية والموارد البحرية، بما في ذلك الأرصدة السمكية، والإدارة المتكاملة للموارد المائية ومواصلة تعزيز ودعم الجهود المبذولة في هذا الصدد، ولا سيما في البلدان النامية؛

(ل) تعزيز بناء القدرات ودعم الجهود المبذولة، لا سيما جهود البلدان النامية، لإدماج مخاطر المناخ والتأثر بالمناخ في خطط الاستثمار وتخطيط تطوير الهياكل الأساسية.

التعاون على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والدولي

٣٢ - اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) تحسين الدعم الدولي من أجل إقامة و/أو تعزيز نظم وشبكات إقليمية لرصد المناخ، حسب الاقتضاء، عن طريق أمور منها النهوض بالبحث في مجال رصد المناخ ووضع النماذج المناخية ونشر المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات في البلدان النامية؛

(ب) القيام، بالنسبة للبلدان التي هي طرف في بروتوكول كيوتو[ق]، بتكثيف الدعم الدولي للارتقاء بالقدرات المؤسسية الوطنية في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل مشاركتها الفعلية في آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك حسب الاقتضاء؛

(ق) PCCC/CP/1997/7/Add.1

(ج) تعزيز آليات التمويل القائمة الخاصة بأنشطة التكيف؛

(د) تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال مبادرات البحث والتطوير والإرشاد في ميدان تغير المناخ؛

(هـ) النهوض بالحوار بشأن المواد المستنفدة للأوزون التي تشكل أيضا غازات الدفيئة.

وسائل التنفيذ

٣٣ - اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) تعزيز تطوير تكنولوجيات التكيف وتخفيف الآثار وتجريبها ونشرها، ونقل تلك التكنولوجيات إلى البلدان النامية، ولا سيما أفريقيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية؛

(ب) بناء القدرات في مجال بحوث الآثار المترتبة على تغير المناخ وتوفير التدريب لبناء القدرات التقنية، لا سيما في البلدان النامية، للتصدي للآثار المناوئة المترتبة على تغير المناخ، بما في ذلك عن طريق دعم الجهود المبذولة في إطار الاتفاقية الإطارية والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وسائر الهيئات الدولية ذات الصلة والشراكات الثنائية والإقليمية؛

(ج) الاستمرار في إقامة الشراكات فيما بين البلدان، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لإدارة المخاطر الممكنة المتصلة بالآثار المناوئة المترتبة على تغير المناخ في البلدان النامية، ولا سيما أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا؛

(د) تعزيز بناء القدرات وتقوية المؤسسات على الصعيد الوطني، لا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق المساعدة المالية والتقنية في مجال رصد وتقييم النظم الأرضية والإبلاغ عن تغير المناخ وتقلباته؛

(هـ) تشجيع استخدام النهج القائمة على المشاركة للتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتلك القائمة على المجتمع المحلي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

(و) تعزيز مشاركة جميع الفئات الرئيسية وتوعيتها، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال،

والنقابات، ودوائر الأعمال، والصناعة، والدوائر العلمية والتكنولوجية، والمزارعون، من أجل معالجة المناخ نظرا لأن التأثيرات المترتبة عليه تؤثر في جميع قطاعات المجتمع؛

(ز) إشراك المرأة في جميع جوانب اتخاذ القرار فيما يتعلق بوضع السياسات المتعلقة بتغير المناخ وتنفيذها؛

(ح) الإقرار بالجهود التي تبذلها البلدان النامية للحد من انبعاثات غاز الدفيئة فيها ودعم تلك الجهود.

هاء – أوجه الترابط والمسائل الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك وسائل التنفيذ

٣٤ – سيؤدي اعتماد نهجٍ متكامل في المسائل المواضيعية الأربع، يتناول بشكل متوازن الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، إلى تعزيز الفعالية والتأثير في تغيرات نمط العيش، والمساعدة في إنجاز خيارات وإجراءات تكاملية يؤازر بعضها بعضا في إطار السياسات العامة. ومن اللازم تعميم المسائل الشاملة لعدة قطاعات في نُهج السياسات والبرامج وأنشطة التعاون الإنمائي، بما في ذلك عن طريق المشاركة العامة، ولا سيما من خلال اضطلاع المرأة بدور قوي في صنع القرار. وتكتسي وسائل التنفيذ أهمية حيوية في ترجمة التعهدات إلى أفعال.

٣٥ – اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) كفالة إدماج الخطط والسياسات العامة المتعلقة بالطاقة والصناعة وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، واستراتيجيات الحد من الفقر والخطط الإنمائية الوطنية وأطر السياسات العامة، حسب الاقتضاء؛

(ب) دعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، فضلا عن المبادرات الرامية إلى تبادل التجارب والممارسات المثلى واستعراض تلك الاستراتيجيات على أساس طوعي؛

(ج) تعزيز الحكم الرشيد على جميع الصُعد وفي القطاعين العام والخاص كليهما للنهوض بالتقدم المحرز في مجال تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة في المجالات المواضيعية الأربعة؛

(د) التنفيذ الكامل للشراكة العالمية من أجل التنمية، وتعزيز الزخم الذي ولده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من أجل القيام، على جميع المستويات، بتفعيل وتنفيذ

الالتزامات التي جرى التعهد بها في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

(هـ) تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، فضلا عن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، بدعم من المنظمات الدولية؛

(و) بناء الشراكات، التي هي مبادرات طوعية، على جميع المستويات، وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين، من قبيل الفئات الرئيسية وأصحاب المصلحة المؤسسيين، في إطار التصدي لتحديات التنفيذ في هذه المجموعة المواضيعية؛

(ز) إشراك القطاع الخاص في التنفيذ على نحو أكثر فاعلية، بما في ذلك عن طريق تهيئة بيئة تمكينية للاستثمار والتدفقات المالية الدولية الخاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(ح) تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى مصادر التمويل والاستثمار لتنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز التجارة الدولية كمحرك من محركات التنمية، ونقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها على نحو متبادل، وزيادة تدفقات الاستثمارات والتخفيف من عبء الدين، حسب الاقتضاء؛

(ط) تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو الطويل الأجل والحفاظ عليهما، بما في ذلك عن طريق إدارة الشؤون المالية العامة على نحو فعال، وكفالة استخدام المساعدة الإنمائية لبناء القدرات الوطنية؛

(ي) تيسير تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدعم التنمية المستدامة في البلدان النامية وتعزيز المنافع التي تستطيع البلدان النامية جنيها من الاستثمار المباشر؛

(ك) دعوة آليات التمويل المتعددة الأطراف، مثل مرفق البيئة العالمية، إلى توفير فرص وصول أفضل للبلدان النامية، بما في ذلك عن طريق تبسيط القواعد وإجراءات الإبلاغ وترشيدها، فضلا عن الحد من تكاليف المعاملات المرتبطة بذلك؛

(ل) تعبئة الموارد المالية لدعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية، غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، في مجال التنفيذ الفعال للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

(م) تشجيع تطبيق التقييمات البيئية الاستراتيجية على الخطط والبرامج حيثما كان ذلك عمليا ومناسبا؛

(ن) كفالة ألا تتسم سياسات الاستثمار والتجارة بالتمييز، وأن تكون مبنية على أسس من شأنها أن تعزز القدرات التكنولوجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(س) العمل صوب إكمال جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية مبكرا وتحقيق نتائج ذات منحى إنمائي؛

(ع) دعم بناء قدرات القطاع العام من أجل تحقيق التخطيط والتنسيق المتكاملين لإقرار السياسات في مجال التنمية المستدامة على نطاق جميع الإدارات والوزارات المعنية، للنهوض باتساق السياسات، ولا سيما في البلدان النامية؛

(ف) النهوض ببناء القدرات التقنية وتعزيز المعارف الفنية، بما في ذلك عن طريق الدعم من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والتعاون في مجال البحث والتطوير بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مع التركيز على إمكانيات البلدان النامية من الموارد الطبيعية؛

(ص) مواصلة النهوض بخطة بالي الإستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات[ر] وتنفيذها على أكمل وجه، وتوفير الدعم المالي لتنفيذها؛

(ق) العمل على تحسين فهم أوجه الترابط بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأنماط العيش والسلوك الفردي، مع إعادة تأكيد أهمية تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥، عن طريق إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية الرسمية، والنهوض بالتعلم مدى الحياة بواسطة مؤسسات التعليم النظامية وغير النظامية وغير الرسمية، والمنظمات غير الحكومية وفي أماكن العمل، مع مراعاة إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥ - ٢٠١٤)[ش]؛

(ر) إدماج الشواغل الصحية، بما فيها تلك الخاصة بأكثر فئات السكان ضعفا، في الاستراتجيات والسياسات العامة والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛

(ش) الاعتراف بمعارف وخبرات الفئات الرئيسية التسع على نحو ما حددها جدول أعمال القرن ٢١، واستغلالها حسب الاقتضاء، فضلا عن الحاجة إلى مساهمات تلك الفئات ومشاركتها بشكل فعال في عمليات اتخاذ القرار وتنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

(ر) اعتمدت في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/منتدى البيئة الوزاري العالمي، نيروبي، كينيا، ٢١-٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

(ش) قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٥٤.

(ت) القيام حسب الاقتضاء، بتعزيز وتيسير وتمويل الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا وما يقابلها من معارف، وتطوير هذه التكنولوجيات ونقلها ونشرها، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط الميسرة والتفضيلية، على النحو المتفق عليه، وعلى نحو ما نص عليه الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١؛

(ث) زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في البحث والتطوير، وتعزيز التعاون التكنولوجي، بما في ذلك التعاون في مجال البحث والتطوير، بشأن التكنولوجيات ذات الأهمية بالنسبة لتنفيذ جميع مواضيع الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة؛

(خ) تقديم الدعم، بواسطة المساعدة التقنية والتمويل، لتعزيز القدرات العملية والتكنولوجية في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق النهوض بمراكز التفوق و'الجامعات الافتراضية' القائمة وإنشاء مراكز وجامعات افتراضية جديدة؛

(ذ) تأكيد أهمية تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وفي هذا السياق، تقديم الدعم الكامل لعملية مراكش وأفرقة عملها مثل إطار العشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(ض) تعزيز تعميم المنظور الجنساني في جميع مجالات التنمية المستدامة، مع إعادة تأكيد أهمية تمكين المرأة من أجل التنمية، ومشاركتها الكاملة في صنع القرار، والنهوض بمشاركة المرأة في تطوير الأعمال والصناعة، بما في ذلك عن طريق استخدام التمويل الصغير والتعليم وبناء القدرات؛

(أأ) تعزيز الخدمات الإعلامية والإحصائية والتحليلية الوطنية والإقليمية ذات الصلة بالسياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب الجنس والسن وغير ذلك من العوامل، وتشجيع الجهات المانحة على تقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان النامية للنهوض بقدراتها على صياغة السياسات وتنفيذ البرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة، على نحو ما نصت عليه الفقرة ١٢٩ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

متابعة ومواصلة تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٦ - اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والبرامج والغايات التي اعتمدها برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس)[ت] واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[ث]؛

(ب) تعزيز واستعراض تنفيذ مبادرات الشراكة بما يتفق مع الدور والولاية المنوطين بلجنة التنمية المستدامة، ويتماشى وإطار استراتيجية موريشيوس، على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، دعما للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) تشجيع وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، حسب ولاية كل منها، على مواصلة تعميم استراتيجية موريشيوس في برامج عملها من أجل التعرف على الاحتياجات المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبيتها؛

(د) حث الجهات المانحة والمؤسسات والآليات المالية على النظر في سبل تبسيط وتحسين سبل وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الموارد المالية، مع مراعاة حجمها الصغير نسبيا ومحدودية قدرتها على إعداد مقترحات مشاريع وقدراتها الاستيعابية في مجال التنفيذ.

أفريقيا

٣٧ - اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) دعم تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية بالنسبة للبلدان الأفريقية، بما في ذلك توفير خدمات الطاقة المتيسرة والسليمة بيئيا وتطوير الهياكل الأساسية، والتخفيف من تلوث الهواء وتحسين جمع البيانات وتعزيز قدرات الرصد، والتكيف مع الآثار المترتبة على تغير المناخ، مثل الجفاف والتصحر.

(ت) تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18، والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(ث) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(ب) تعزيز المساعدة المالية والتقنية والموارد المخصصة لدعم تنفيذ برامج عمل أفريقيا المتفق عليها والتنفيذ على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك أهداف منتدى وزراء الطاقة في أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[خ].

(ج) دعم البلدان الأفريقية في مجال تنفيذ الخطط المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والحد من أخطار الكوارث وتطوير الطاقة الكهرمائية.

الاستعراض والمتابعة

٣٨ - سيجرى استعراض ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ مقررات الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة أثناء دورات من يوم واحد أو اثنين في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤.

(خ) A/57/304، المرفق.

المقرر ١/١٥

مشروع برنامج عمل شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩*

٢ - قررت اللجنة في جلستها الثانية عشرة المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧ أن تحيط علما بمشروع برنامج عمل شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ (E/CN.17/2007/10).

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث، الفقرتان ١ و ٢.

الفصل الثاني

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٦ -٢٠٠٧ (دورة السياسات): (أ) تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛ (ب) التنمية الصناعية؛ (ج) تلوث الهواء/ الغلاف الجوي؛ و (د) تغير المناخ

١ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها في جلساتها من الثانية إلى الثانية عشرة المعقودة في الفترتين من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ومن ٩ أيار/مايو إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧.

٢ - وفي جلستها الثانية المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، استمعت اللجنة إلى بيانات عامة قدمها ممثلو باكستان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) وألمانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء بالاتحاد الأوروبي)، والولايات المتحدة الأمريكية والسودان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في المجموعة الأفريقية) وأنتيغوا وبربودا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الجماعة الكاريبية) وسويسرا.

٣ - وفي الجلسة الثالثة للجنة المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، استمعت إلى بيانات عامة من المراقبين عن غرينادا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة) وبابوا غينيا الجديدة (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ)

٤ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل، قدم المشاركون التالية أسماؤهم عروضا عن نتائج الأنشطة والمناسبات المنفذة بين الدورتين: إلفريد أنا مور، (النمسا) عن الجلسة السادسة للمنتدى العالمي المعني بالطاقة المستدامة - ''أفريقيا توفر الطاقة لنفسها'' المعقودة في فيينا، النمسا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛ وجيرو كوديرا (اليابان) عن مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتنمية أفريقيا، والمؤتمر الوزاري المعني بالطاقة والبيئة لأغراض التنمية المستدامة، المعقود في نيروبي، كينيا، يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧؛ آن كاري هنسون أوفيد (النرويج) عن الشراكة من أجل التنمية المستدامة: مؤتمر أوسلو المعني بالحكم الرشيد والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، المعقود في أوسلو، النرويج في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧؛ وإيلين فون زيتزيويتس (ألمانيا)، عن المؤتمر الوزاري في إطار رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي - شراكة الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة: سياسات مبتكرة وآليات تمويل للجيران الجنوبيين والشرقيين

للاتحاد الأوروبي، المعقود في برلين، ألمانيا، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧؛ وكوني هيدغارد (الدانمرك) عن الاجتماع الآسيوي الأوروبي الثالث لوزراء البيئة، المعقود في كوبنهاجن، الدانمرك، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٥ - وفي الجلسة نفسها، قدم نائب رئيس اللجنة، آلين أدوار تراوري (بوركينا فاسو) تقرير الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي إلى الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة (E/CN.17/2007/9).

٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، عقدت اللجنة مناقشات تفاعلية مع المجموعات الرئيسية، وأدلى ممثلو المجموعات الرئيسية التالية ببيانات: النساء؛ والأطفال والشباب؛ والشعوب الأصلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والسلطات المحلية؛ والعمال ونقابات العمال؛ ودوائر الأعمال والصناعة؛ والمجامع العلمية والتكنولوجية؛ والمزارعون.

٧ - وفي الجلسة الثانية، شاركت الوفود التالية في المناقشات التفاعلية مع المجموعات الرئيسية: إيطاليا، سويسرا، البرازيل، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، هولندا، السويد، فرنسا، الأرجنتين، بلجيكا، جنوب أفريقيا، كندا وباكستان.

٨ - وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، لخّصت نائبة الرئيس، فرانسيس ليسون (أستراليا) مضمون المناقشات التفاعلية مع المجموعات الرئيسية.

٩ - وفي الجلسة نفسها، أجرت اللجنة مناقشات تفاعلية عن الرؤى الإقليمية، واستمعت إلى عروض قدمها كل من جوزويه ديون، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإيمانويل نزابانيتا، مصرف التنمية الأفريقي، باسم المجموعة الأفريقية؛ ورا كوون شونغ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وبرنت دارك، مصرف التنمية الآسيوي، باسم منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وكاج بارلوند، اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وجان كريستوف فويغ، مكتب الطاقة الاتحادي السويسري، باسم منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية؛ وخوسيلويس سامانيغو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وراكيل هريرا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باسم منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ وأنهار حجازي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛ وفؤاد شاكر، اتحاد المصارف العربية، باسم منطقة غرب آسيا.

١٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، شاركت الوفود التالية في المناقشات التفاعلية بشأن الرؤى الإقليمية: كوت ديفوار، زمبابوي، السنغال، اليابان، المملكة العربية السعودية، جمهورية إيران الإسلامية، الولايات المتحدة الأمريكية، شيلي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، الأرجنتين، إكوادور، الأردن ومصر، فضلا عن مراقب فلسطين.

١١ - وفي الجلسة الثالثة، شاركت المجموعات الرئيسية التالية في المناقشات التفاعلية بشأن الرؤى الإقليمية: المنظمات غير الحكومية؛ والشعوب الأصلية؛ والعمال ونقابات العمال؛ والمجامع العلمية والتكنولوجية؛ والمزارعون.

١٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا، لخصت نائبة الرئيس (أستراليا) فحوى الحوار التفاعلي عن الرؤى الإقليمية.

١٣ - وفي الجلسة الرابعة للجنة المعقودة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٧، عقدت اللجنة مناقشتين تفاعليتين موازيتين عن موضوعي الطاقة لأغراض التنمية المستدامة وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، ترأسهما على التوالي نائبا الرئيس، فرانسيس ليسون (أستراليا) وآلين أدوار تراوري (بوركينا فاسو).

١٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أثناء المناقشة التفاعلية بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة ممثلو كل من باكستان (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)، كندا، إسرائيل، كازاخستان، الولايات المتحدة الأمريكية، الكويت، الاتحاد الروسي، جمهورية إيران الإسلامية، الصين، المملكة العربية السعودية، المكسيك، أستراليا، إندونيسيا، زمبابوي، البرازيل، شيلي، غانا وقطر، فضلا عن المراقبين عن غرينادا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، أيسلندا، اليابان، الهند، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، جزر سليمان، سويسرا، بربادوس، جمهورية فنزويلا البوليفارية، النرويج، تونغا، جنوب أفريقيا، كوستاريكا، توفالو، الأرجنتين، ومصر.

١٥ - وفي الجلسة السادسة (الموازية) المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، واصلت اللجنة مناقشتها التفاعلية بشأن الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، التي ترأستها نائبة الرئيس (أستراليا).

١٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، باكستان، بوركينا فاسو، المملكة العربية السعودية، السنغال، فضلا عن المراقبين عن فيجي، ساموا، ناورو، الأردن، أذربيجان، الدانمرك، كينيا، الجماهيرية العربية الليبية، تركيا، بوتسوانا، بنغلاديش، ماليزيا، بوروندي، بنن، هولندا، بابوا غينيا الجديدة وعمان.

١٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى المراقب عن فلسطين ببيان.

١٨ - وفي الجلسة السادسة، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط، والمفوضية الأوروبية.

١٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ممثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ببيان.

٢٠ - وفي الجلسة السادسة أدلى ممثلو المجموعات الرئيسية التالية ببيانات: العمال ونقابات العمال؛ والمجامع العلمية والتكنولوجية؛ والأطفال والشباب؛ والنساء؛ ودوائر الأعمال والصناعة؛ والمنظمات غير الحكومية، والمزارعون.

٢١ - وفي الجلسة الرابعة (الموازية) المعقودة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٧، أدلى ببيانات أثناء المناقشة التفاعلية بشأن تلوث الهواء/تلوث الغلاف الجوي، ممثلو كل من باكستان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء بمجموعة الـ ٧٧ والصين)، ألمانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، الصين، جمهورية كوريا، إندونيسيا، المكسيك، أستراليا، المملكة العربية السعودية، قطر، جمهورية إيران الإسلامية، والسنغال، فضلا عن المراقبين عن جزر سليمان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، كوستاريكا، الأردن، تركيا، الهند، جنوب أفريقيا، ماليزيا، جامايكا، بابوا غينيا الجديدة (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ) عُمان، وبوتسوانا.

٢٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا أدلى ممثلو المجموعات الرئيسية التالية ببيانات: النساء؛ والعمال ونقابات العمال؛ دوائر الأعمال والصناعة؛ والمجامع العلمية والتكنولوجية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والمزارعون؛ والشباب والأطفال.

٢٣ - وفي الجلسة نفسها أيضا، لخص نائب الرئيس، (بوركينا فاسو) النقاط الرئيسية التي أُثيرت أثناء المناقشة التفاعلية بشأن تلوث الهواء/ الغلاف الجوي.

٢٤ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ١ أيار/ مايو، ٢٠٠٧، عقدت اللجنة مناقشتين تفاعليتين موازيتين عن موضوعي التنمية الصناعية وتغير المناخ، ترأسهما على التوالي نائبا الرئيس، جيري هلافاشيك (الجمهورية التشيكية) ولويس البرتو فيغيريدو ماكادو (البرازيل).

٢٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أثناء المناقشة التفاعلية بشأن التنمية الصناعية، ممثلو كل من باكستان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧

والصين) وألمانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وإسرائيل، وقطر، والصين، والمكسيك، والسنغال، وجمهورية كوريا، وأستراليا، فضلا عن المراقبين عن فيجي (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وجنوب أفريقيا، بالاو، الأردن، اليابان، سويسرا، النرويج، الهند، إندونيسيا، جامايكا، وكينيا.

٢٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ببيان.

٢٧ - وفي الجلسة الخامسة أدلى ممثلو المجموعات الرئيسية التالية ببيانات: العمال ونقابات العمال؛ والمجامع العلمية والتكنولوجية؛ والنساء؛ ودوائر الأعمال والصناعة؛ والأطفال والشباب؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والمزارعون.

٢٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، لخص نائب الرئيس، (الجمهورية التشيكية) النقاط الرئيسية التي أثيرت أثناء المناقشة التفاعلية بشأن التنمية الصناعية.

٢٩ - وفي الجلسة الخامسة (الموازية) المعقودة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٧، أدلى ببيان أثناء المناقشة التفاعلية بشأن تغير المناخ باقر أسدي (جمهورية إيران الإسلامية) بصفته رئيسا للهيئة الفرعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ.

٣٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كل من باكستان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) وألمانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) وملديف (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، والولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الروسي، إسرائيل، إندونيسيا، المكسيك، البرازيل، زمبابوي، جمهورية تنزانيا المتحدة، أستراليا، كندا، الصين، جمهورية إيران الإسلامية، المملكة العربية السعودية، غانا، والسنغال، فضلا عن المراقبين عن ولايات ميكرونيزيا الموحدة، كوستاريكا، سويسرا، اليابان، جنوب أفريقيا، بالاو، أيسلندا، الهند، بنغلاديش، غواتيمالا، جزر سليمان، الأردن، مصر، فيجي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، النرويج، وجزر مارشال، والأرجنتين.

٣١ - وفي الجلسة نفسها، أيضا، أدلى ممثلو المجموعات الرئيسية التالية ببيانات: المزارعون؛ ودوائر الأعمال والصناعة؛ المنظمات غير الحكومية؛ والعمال ونقابات العمال.

٣٢ - وفي الجلسة السادسة (الموازية) المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، واصلت اللجنة مناقشتها التفاعلية بشأن تغير المناخ، التي ترأسها نائب الرئيس (بوركينا فاسو).

٣٣ - وفي الجلسة نفسها ، أدلى ممثل موئل الأمم المتحدة ببيان.

٣٤ -وفي الجلسة نفسها أيضا أدلى ممثلو المجموعات الرئيسية التالية ببيانات: النساء؛ والمجامع العلمية والتكنولوجية؛ والأطفال والشباب.

٣٥ - وفي الجلسة السابعة للجنة، المعقودة في ٢ أيار/مايو، عقدت اللجنة مناقشة تفاعلية عن أوجه الترابط والمسائل الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك وسائل تنفيذ مواضيع تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ.

٣٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كل من باكستان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) وألمانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) وإسرائيل، وإندونيسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وكندا، وكوبا، وجمهورية كوريا، والمكسيك، وإيطاليا، وشيلي فضلا عن المراقبين عن غرينادا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وتونغا، وسويسرا، واليابان، والهند، وجنوب أفريقيا، وجزر سليمان، والسويد.

٣٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ممثل منظمة العمل الدولية بيان.

٣٨ - وفي الجلسة السابعة، أدلى ممثلو المجموعات الرئيسية التالية ببيانات: المنظمات غير الحكومية؛ والنساء؛ والعمال ونقابات العمال؛ والمجامع العلمية والتكنولوجية؛ ودوائر الأعمال والصناعة؛ والمزارعون؛ والأطفال والشباب.

٣٩ - وفي الجلسة نفسها، لخص نائب الرئيس، (الجمهورية التشيكية) النقاط الرئيسية التي أثيرت أثناء المناقشة.

الجزء الرفيع المستوى

٤٠ - عقدت اللجنة الجزء الرفيع المستوى من دورتها في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧.

٤١ - وفي جلستها السابعة التي انعقدت في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٧، افتتح رئيس اللجنة الجزء الرفيع المستوى.

٤٢ - وفي نفس الاجتماع، ألقى الأمين العام كلمة أمام اللجنة.

٤٣ - وفي نفس الاجتماع أيضا، استمعت اللجنة إلى بيان أدلت به غرو هارليم برونتلاند، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بتغير المناخ.

٤٤ - وفي الجلسات من السابعة إلى الحادية عشر التي انعقدت في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، أدلى وزراء وممثلون آخرون رفيعو المستوى ببيانات عن موضوع الجزء الرفيع المستوى ''تحويل الالتزامات إلى إجراءات: العمل معا في شراكة''.

٤٥ - وفي جلستها السابعة التي انعقدت في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٧، عقدت اللجنة مناقشة وزارية وأدلى ببيان رسمي كل من مالك أمين إسلام، وزير الدولة للبيئة (باكستان) (بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ وسيغمار غابرييل، الوزير الاتحادي للبيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية (ألمانيا) (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الاتحاد الأوروبي)؛ وأنغوس فرايدي (غرانادا) (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)؛ ومارتن بورسك، نائب رئيس الوزراء ووزير البيئة (الجمهورية التشيكية)؛ وجورجيت كوكو، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة البيئة وحماية الطبيعة والمدن (غابون)؛ وجاكلين كرامر، وزيرة البيئة والتخطيط المكاني (هولندا)؛ وباولا دوبريانسكي، وكيلة وزارة الخارجية المعنية بالديمقراطية والشؤون العالمية، وزارة الخارجية (الولايات المتحدة)؛ ولي تشي - بيوم، وزير البيئة (جمهورية كوريا)؛ ومحمد سعيد الكندي، وزير المياه والبيئة (الإمارات العربية المتحدة)؛ وفرناندو توديلا - أباد، نائب الوزير المعني بالتخطيط والسياسة البيئية (المكسيك)؛ ودو يينغ، نائب رئيس اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (الصين)؛ وأونكوكامي موكايلا، وزير البيئة والأحياء البرية والسياحة (بوتسوانا)؛ وبافو فايرينن، وزير التجارة الخارجية والتنمية (فنلندا)؛ وقاسم سنيدفونغز، وزير الموارد الطبيعية والبيئة (تايلند)؛ وأندرياس كارلغرن، وزير البيئة (السويد)؛ ويانوس تامكيفي، وزير البيئة (إستونيا)؛ وألفونسو بيكورارو سكانيو، وزير البيئة والأراضي والبحار (إيطاليا)؛ وألزهان براييف، نائب الوزير المعني بحماية البيئة (كازاخستان)؛ وحسن أحمد الدسوقي يونس، وزير الكهرباء والطاقة (مصر)؛ ومامادو لامين با، وزير التخطيط والتنمية المستدامة والتعاون الدولي (السنغال)؛ والأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود، الرئيس العام، الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة (المملكة العربية السعودية)؛ ونيكولا روزينسكي، وزير الدولة للبيئة (كرواتيا)؛ وهومبرتو روزا، وزير الدولة للبيئة (البرتغال).

٤٦ - وفي الجلسة الثامنة التي انعقدت في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٧، استمرت المناقشة الوزارية وأدلى ببيان رسمي كل من جوزيف برول، الوزير الاتحادي المعني بالزراعة والحراجة والبيئة وإدارة المياه (النمسا)؛ ومونيان موليليكي، وزير الموارد الطبيعية (ليسوتو)؛ وإيان بيرسون، وزير الدولة، إدارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ وستافروس ديماس، المفوض الأوروبي للبيئة؛ وإليزابيث تومسون، وزيرة الطاقة والبيئة (بربادوس)؛ وإريك سولهايم، وزير التنمية الدولية (النرويج)؛ ورايموند فيونيس، وزير

البيئة (لاتفيا)؛ ونورينوف دجامشيد، نائب وزير المالية (طاجيكستان)؛ وجوردان داردوف، نائب وزير البيئة والمياه (بلغاريا)؛ والمصطفى ساهل، الممثل الدائم (المغرب)؛ وشاي أفيتال، المدير العام، وزارة حماية البيئة (إسرائيل)؛ وعبد الله المراد، الممثل الدائم (الكويت)؛ وميتيا بريتشيلي، وزير الدولة، وزارة البيئة والتخطيط المكاني (سلوفينيا)؛ ومارك ج. موانداوسيا، وزير الدولة للبيئة (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ ونوين بيش دات، نائب الوزير، وزارة التخطيط والاستثمار (فييت نام).

٤٧ - وفي جلستها التاسعة التي انعقدت في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية مع ممثلين رفيعي المستوى من منظمات الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية ووكالاتها المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز التابعة لها.

٤٨ - وفي نفس الجلسة أدلى ببيان كل من آنا كاجومولو تيباجوكا، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية، موئل الأمم المتحدة؛ وأخيم شتاينر، المدير التنفيذي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وكانده يومكيلا، المدير العام، اليونيدو؛ ومونيك باربو، كبيرة المسؤولين التنفيذيين والرئيسة، مرفق البيئة العالمية، وخوسيه لويز ماتشينيا، الأمين التنفيذي، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وكاثرين سيبرا، نائبة الرئيس ورئيسة شبكة التنمية المستدامة، البنك الدولي؛ وآد ميلكيرت، وكيل الأمين العام والمدير المعاون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وسليمان ج. الحربيش، المدير العام، صندوق الأوبك (منظمة البلدان المصدرة للنفط) للتنمية الدولية؛ وأحمد ديوغلاف، الأمين التنفيذي، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي؛ وعبد الله سالم البدري، الأمين العام، منظمة الأوبك؛ وغريغوار دي كابرماتن، نائب الأمين التنفيذي، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة التصحر؛ وهالدور ثورغيرسون، نائب الأمين التنفيذي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ؛ ودافيد هارتشاريك، نائب المدير العام، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)؛ وأنارفي أساموا - باه، نائب المدير العام، منظمة الصحة العالمية؛ وآرني والتر، السفير والأمين العام، المنتدى الدولي للطاقة؛ وجون بيغان، نائب المدير، منظمة الطيران المدني الدولي؛ ونيل هيرست، المدير، البحث والتطوير التقني، الوكالة الدولية للطاقة.

٤٩ - وفي نفس الجلسة أيضا، أدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان.

٥٠ - وفي الجلسة التاسعة، أدلى ببيان كل من ممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وفيسيله كولاتشوغلو، مديرة شعبة التجارة والبيئة، منظمة التجارة العالمية.

٥١ - وفي نفس الاجتماع، استمرت المناقشة الوزارية وأدلى ببيان رسمي كل من كومي زومارا، وزير الخارجية (جمهورية أفريقيا الوسطى)؛ وفرانسيس د. نهيما، وزير البيئة والسياحة (زيمبابوي)؛ وفان شالكويك، وزير الشؤون البيئية والسياحة (جنوب أفريقيا)، ودافيد باركر، وزير الطاقة (نيو زيلندا)؛ وتوشيرو كوجيما، نائب الوزير المعني بالشؤون البيئية العالمية، وزارة البيئة (اليابان)؛ وأولا ألتيرا، وزير الدولة للطاقة (السويد)؛ وتان يونغ سون؛ الأمين الدائم، وزارة البيئة والموارد المائية (سنغافورة)؛ وتوم أوماهوني؛ الأمين المساعد، شعبة البيئة، وزارة البيئة والتراث والحكم المحلي (أيرلندا)؛ وباديبتو غوش، نائب وزير البيئة (الهند)؛ وقنسطنطين ميخاييليسكو، وزير البيئة والموارد الطبيعية (مولدوفا)؛ وباكي إلكين، الممثل الدائم (تركيا)؛ ومحمد علي سوركار، الممثل الدائم (بنغلاديش)؛ وستافروس ديماس، المفوض الأوروبي للبيئة، المفوضية الأوروبية.

٥٢ - وفي جلستها العاشرة التي انعقدت في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، واصلت اللجنة إجراء المناقشة الوزارية وأدلى ببيان رسمي كل من كوني هيدغارد، وزيرة البيئة (الدنمرك)؛ وشكيب خليل، وزير الطاقة والمناجم (الجزائر)؛ وموك مارث، وزير البيئة الأقدم (كمبوديا)؛ وتشينغوانا، وزيرة الزراعة وشؤون الأراضي (جنوب أفريقيا)؛ وأبراهام دووما أودوم، نائب وزير الحكم المحلي والتنمية الريفية والبيئة (غانا)؛ وأنييسكا بوليستا، نائب وزير البيئة ووكيل وزارة الدولة في وزارة البيئة (بولندا)؛ وتاتيانا ستارتشنكو، نائبة وزير الاقتصاد (بيلاروس)؛ والفضل بن محمد بن أحمد الحارثي، وكيل الوزارة لشؤون التنمية، وزارة الاقتصاد الوطني (عمان)؛ ومارغريتا سونغكو، نائبة المدير العام، الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية (الفلبين)؛ وأغسطين فردريك كادوك، وزير الدولة/وزير التخطيط والبرمجة والتنمية الإقليمية (الكاميرون)، ورونالدو موتا ساردنبرغ، الممثل الدائم (البرازيل)؛ وجوهان فيربيكي، الممثل الدائم (بلجيكا)، وهيالمار هانسون، الممثل الدائم (أيسلندا)، وماريا دي فاتيما دا فيغا، الممثلة الدائمة (الرأس الأخضر)؛ وعلي حشاني، الممثل الدائم (تونس)؛ وكبير الأساقفة تشيليستينو ميليوري، القاصد الرسولي والمراقب الدائم، الكرسي الرسولي؛ ولوكا دالوليو، المراقب الدائم، المنظمة الدولية للهجرة؛ وكاثي سييرا، نائبة الرئيس للتنمية المستدامة، البنك الدولي؛ ودافيد إدواردز، المدير، شعبة التعاون التقني، المنظمة البحرية الدولية.

٥٣ - وفي نفس الجلسة، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية مع المجموعات الرئيسية أدلى خلالها ممثلون عن المجموعات الرئيسية التالية ببيانات: المزارعون؛ والدوائر العلمية والتكنولوجية؛ وقطاع الأعمال والصناعة؛ والعمال والنقابات العمالية؛ والسلطات المحلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والشعوب الأصلية؛ والأطفال والشباب؛ والنساء.

٥٤ - وفي نفس الجلسة أيضا، أدلى ممثلو إسرائيل والنرويج والكاميرون وقطر وهولندا ببيانات.

٥٥ - وفي الجلسة العاشرة، أدلى مراقب الكرسي الرسولي ببيان.

٥٦ - وفي نفس الجلسة، أدلى رئيس اللجنة ببيان.

٥٧ - وفي جلستها الحادية عشرة التي انعقدت في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، واصلت اللجنة إجراء مناقشتها الوزارية وأدلى ببيان رسمي كل من سيوسايا ما أولوبيكوتوفا تويتا، وزير الأراضي والمساحة والموارد الطبيعية والبيئة (تونغا) (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في منتدى دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية)؛ ومايرا جانث ميخيا دل سيد، وزيرة الموارد الطبيعية والبيئة (هندوراس)؛ وهيرمان توياغا، وزير الطاقة والتعدين (بوروندي)؛ وأنيل كومار باتشو، وزير البيئة والتنمية الوطنية (موريشيوس)؛ ولوران سيدوغو، وزير البيئة وتحسين نوعية الحياة (بوركينا فاسو)؛ وإبراهيم م. سيساي، وزير التنمية والتخطيط الاقتصادي (سيراليون)؛ ودانييل أهيزي آكا، وزير البيئة والمياه والغابات (كوت ديفوار)؛ وجان بيير باباتوند، وزير البيئة وحفظ الطبيعة (بنن)؛ وعبد الرحمن فضل العرياني، وزير المياه والبيئة (اليمن)؛ وخوان ماريو داري، وزير البيئة والموارد الطبيعية (غواتيمالا)؛ وهينوك يا كاسيتا، نائب وزير المناجم والطاقة (ناميبيا)؛ وسالفادور نامبوريتي، وزير الطاقة (موزامبيق)؛ وفرانسيس ك. بوتاغيرا، الممثل الدائم ورئيس منتدى وزراء الطاقة في أفريقيا (أوغندا)؛ وغريغوري أ. رسلاند، وزير الموارد الطبيعية (سورينام)؛ وبوزيسي بون، وزير الخدمات العامة والمشاريع العامة وإصلاح القطاع العام (فيجي)؛ وفيديريكو غونزالز، نائب وزير الخارجية (باراغواي)؛ وغراسيانو دومينغوس، نائب وزير الشؤون الحضرية والبيئية (أنغولا)؛ وإرنست مالينغا، نائب وزير المناجم والطاقة والموارد الطبيعية (مالاوي)؛ وداود منصور، نائب الوزير المعني بالطاقة بالإنابة (جمهورية إيران الإسلامية)؛ ومحمود س. الصديق الفلاح، أمين اللجنة الشعبية للهيئة العامة للبيئة (الجماهيرية العربية الليبية)؛ وك. بوليكوفسكي، رئيس دائرة الإشراف البيئي والصناعي والنووي (الاتحاد الروسي)؛ وديفون رو، الأمين الدائم، وزارة الحكم المحلي والبيئة (جامايكا)؛ وأرتورو غونزالو أيزبيري، الأمين العام المعني بمنع التلوث وتغير المناخ، وزارة البيئة (إسبانيا)؛ وسعد الدين إبراهيم، أمين عام المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية (السودان)؛ وبوش راج باندي، عضو لجنة التخطيط الوطنية (نيبال)؛ ونافين شاندرابال، مستشار الرئيس (غيانا)؛ ورودريغو ماميركا دياز، السفير والممثل الدائم (كوبا)، و ز. د. موبوري - مويتا، الممثل الدائم (كينيا)؛ وتوماس كولي، رئيس شعبة الشؤون الدولية، المكتب الاتحادي للبيئة (سويسرا)؛

وكلاوديا بلوم، الممثلة الدائمة ورئيسة الوفد (كولومبيا)؛ وهيلين بيك، المستشارة (جزر سليمان)؛ وبشار الجعفري، الممثل الدائم (الجمهورية العربية السورية)؛ وعمار حجازي؛ السكرتير الأول، البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين؛ وأدياتويدي أديووسو أسمادي، نائبة الممثل الدائم (إندونيسيا)؛ وبيتر بوشن — أيخه، أخصائي أول، إدارة تكامل السياسات، منظمة العمل الدولية.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

خيارات السياسات والتدابير العملية للتعجيل بالتنفيذ في مجالات تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ

٥٨ - في الجلسة الثانية عشرة التي انعقدت في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، قدّم نائب رئيس اللجنة (البرازيل) مشروع الوثيقة الختامية الذي تضمنته ورقة غير رسمية وُزعت باللغة الإنكليزية فقط.

٥٩ - وفي نفس الجلسة، أدلى ببيان كل من ممثل ألمانيا (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وباكستان (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والمكسيك وكندا.

٦٠ - وفي نفس الجلسة أيضا، أعلن نائب رئيس اللجنة (البرازيل) أنه نظرا لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع الوثيقة الختامية، سيقوم رئيس اللجنة بإعداد موجز لمداولات اللجنة (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

دورة السياسات

ألف - البيانات الافتتاحية

٦١ - شدّد رئيس اللجنة، عبد الله بن حمد آل عطية، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة، قطر، في افتتاحه لدورة السياسات على ما للقضايا المواضيعية التي يتم تناولها من أهمية حاسمة، وعلى المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق اللجنة، وعلى الفرصة السانحة لإحراز تقدم حقيقي. وقال إنه لا يوجد بين الهيئات الحكومية الدولية هيئة أكثر تأهلا من لجنة التنمية المستدامة للتصدي لذلك التحدي الأساسي.

٦٢ - وأكّد وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بيانه الافتتاحي على الترابط بين قضايا تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث

الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ. وأكّد على أهمية الموارد المالية والموارد الأخرى لتنفيذ القرارات المتفق عليها. وأشار إلى أن الدورة الخامسة عشرة للجنة تتزامن مع مرور ٢٠ عاما على إصدار التقرير المعنون مستقبلنا المشترك الذي أُطلق من خلاله مفهوم التنمية المستدامة، فأعرب عن تطلّعه إلى مشاركة غرو هارلم برونتلاند، كاتبة التقرير الرئيسية، في الجزء الرفيع المستوى.

باء – تقديم التقارير عن أحداث ما بين الدورات

٦٣ – عقب البيانات الاستهلالية، استمعت اللجنة إلى تقارير عن نتائج عدد من الأحداث التي جرت بين الدورتين.

٦٤ – قدّم ممثل النمسا تقريرا عن الاجتماع السادس للمنتدى العالمي المعني بالطاقة المستدامة الذي انعقد في فيينا من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد ركّز الاجتماع على أفريقيا دون غيرها، وكان عنوان موضوعه: ”أفريقيا تولّد طاقتها بنفسها“.

٦٥ – وقدم ممثل اليابان تقريرا عن نتائج مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا، والمؤتمر الوزاري المعني بتسخير الطاقة والبيئة لأغراض التنمية المستدامة الذي انعقد في نيروبي يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد شدّد المؤتمر على مناظير ثلاثة هي: بناء الملكية؛ وتعزيز التعاون الإقليمي؛ وتعميق الشراكة.

٦٦ – وقدم ممثل النرويج تقريرا عن الشراكات من أجل التنمية المستدامة: مؤتمر أوسلو عن الحكم الرشيد والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، والذي انعقد في أوسلو في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد قُدمت الوثيقة الختامية للمؤتمر وعنوانها جدول أعمال أوسلو للتغيير إلى اللجنة للنظر فيها.

٦٧ – وقدم ممثل ألمانيا موجز واستنتاجات مؤتمر وزاري انعقد في برلين في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في ظل رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي عن الطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة: سياسات مبتكرة وأدوات تمويل لخدمة جيران الاتحاد الأوروبي في الجنوب والشرق.

٦٨ – وقدم ممثل الدانمرك تقريرا عن الاجتماع الآسيوي – الأوروبي الثالث لوزراء البيئة في كوبنهاغن في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وقد دعا الوزراء، في جملة أمور، إلى تعزيز الحوار والتعاون بين آسيا وأوروبا في ما يتعلق بالقضايا البيئية، بما فيها تغير المناخ والطاقة المستدامة.

جيم – الحوار بين أصحاب المصالح المتعددين

٦٩ – واصلت اللجنة تقليدها بأن تضم اجتماعاتها الرسمية مناقشة تفاعلية مع المجموعات الرئيسية. وشارك في جزء المناقشة التفاعلية الذي عُقد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ممثلين عن المرأة، والأطفال والشباب، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال والنقابات العمالية، وقطاع الأعمال والصناعة، والدوائر العلمية والتكنولوجية، والمزارعين. وقد أتاح الجزء الفرصة لإجراء مناقشة مركّزة بشأن أولويات المجموعات الرئيسية فيما يتعلّق بالتدابير العملية والخيارات المتاحة للنهوض بأنشطة التنفيذ المتصلة بالقضايا المواضيعية الأربع.

٧٠ – أكدت الحكومات والمجموعات الرئيسية مجددا الأهمية الحاسمة لإشراك جميع أصحاب المصالح في جهود التنفيذ على الصعيد المحلي والوطني والدولي، وأعرب الكثيرون عن استعدادهم للتعاون من خلال الشراكات وعن التزامهم بذلك. وأعربت الحكومات عن تقديرها لإسهامات المجموعات الرئيسية وعن دعمها لاستمرار مشاركة المجموعات الرئيسية في أعمال لجنة التنمية المستدامة.

٧١ – وكان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات صنع القرارات في مجال الطاقة على رأس قائمة الأولويات التي تحظى بدعم واسع من الحكومات. فيجب أن تصبح إتاحة فرص الوصول لخدمات وتكنولوجيات الطاقة الحديثة جزءا أصيلا من استراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة؛ وكانت اللامركزية في توليد الكهرباء وفي توزيع خدمات الطاقة من بين النُهُج الواعدة للغاية. ومن الخيارات المحددة التي سُلّط عليها الضوء في الحوار تعزيز بناء القدرات، والتدريب التقني، وإنشاء المشاريع للنساء، وإشراك المرأة في السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالطاقة؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة التي تتصدى لشواغل المرأة.

٧٢ – وقد قدم مزيج من الآراء فيما يتعلق بتنويع حلول الطاقة، حيث دعا البعض إلى الإحلال التدريجي لأنظمة الطاقة القائمة على الوقود الاحفوري لصالح التوسع في تكنولوجيات الطاقة المستدامة وإقامة أسواق للطاقة المتجددة. وبينما ناصر عدد كبير من المتكلمين تطوير الوقود الحيوي والطاقة الكهرمائية، أشار آخرون إلى أنه ينبغي النظر في جميع الخيارات، استنادا إلى قاعدة الموارد الطبيعية القائمة بالفعل، وتوزيع السكان، والحالة الاقتصادية. وقد نوه الكثير منهم بمبادرات يجري الاضطلاع بها على الأصعدة المحلية لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، ولتقديم الحوافز للتشجيع على استخدام الطاقة المتجددة، ولتطوير أنواع بديلة من الوقود، ودعم وسائل النقل العام.

٧٣ - وكان إحداث ثورة عالمية في مجال الطاقة بمثابة برنامج للتنمية الصناعية أيضا، وكانت العمالة حجر الزاوية للتنمية الصناعية. وينبغي أن تُصبح أماكن العمل الميدان الفعلي الذي يتم فيه إدخال التغييرات على أهداف الإنتاج والاستهلاك. وقد تقترح اللجنة سبلا لتشجيع النمو المستدام للصناعة وإقامة أسواق جديدة للطاقة المتجددة، مع التركيز على خلق فرص العمل الكريم، وعلى الأهمية المحورية لتحلّي الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، وعلى خضوع الشركات للمساءلة بشكل كامل فيما يتعلّق بالآثار الاجتماعية والبيئية. وينبغي أن تتضمن أطر التمكين لأنشطة الأعمال والصناعة المستدامة أسواقا مفتوحة، وتحريرا للتجارة، وحماية للاستثمار، ومؤسسات قوية وحكما رشيدا، وحماية لحقوق الإنسان، وقواعد تنظيمية قائمة على أسس علمية وعلى حساب المخاطر يتم إنفاذها، وحماية للملكية الفكرية، وإيلاء للعناية الواجبة.

٧٤ - وينبغي أن تحدد لجنة التنمية المستدامة إجراءات ملموسة لدعم سياسات تنمية مستدامة أوسع نطاقا في مجال التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيّف معه، وأن توسع نطاق البحوث التي تتناول الآثار الإقليمية المترتبة على تغير المناخ، وأن تعزز أنظمة الرصد العالمية، وأن تدمج تعليم التنمية المستدامة في جميع مناهج التعليم الرسمي. وذُكر تقييم الآثار المناخية في المنطقة القطبية الشمالية كمثال جدير بالتكرار في مناطق أخرى، وقد شاركت فيه جماعات شعوب أصلية ومجتمعات محلية وروعيت فيه أنظمة معارف تلك المجتمعات وثقافتها وقيمها. وقد تلبَّى الاحتياجات الخاصة لصغار المزارعين بخلق بيئات تمكينية تساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج، وتقليل المخاطر إلى حدها الأدنى، وزيادة كفاءة إنتاج الطاقة الحيوية من حيث التكلفة.

دال - المناظير الإقليمية

٧٥ - تناول ممثلو اللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من المؤسسات، من مناظير إقليمية، خيارات السياسات والإجراءات المحتملة للتعجيل بالتنفيذ فيما يتعلّق بالمجالات المواضيعية الأربع: تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغيّر المناخ. ونُظمت الجلسة على أساس المناطق، إذ قدّم أعضاء كل منطقة عرضا تلته مناقشة تفاعلية مع الوفود.

أفريقيا

٧٦ - استهلّ المناقشة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي. وفيما يتعلّق بقطاع الطاقة، أكّدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ضرورة تصميم وتنفيذ آليات لتوفير الطاقة على نطاق أكبر في المناطق الريفية والحضرية. وجرى التشديد كذلك

على ضرورة تعزيز المؤسسات العاملة في مجال الطاقة الحيوية. وينبغي مواءمة السياسات الوطنية للمساعدة على خفض حدة الفقر في مجال الطاقة وتعزيز أمنها. وقد يكون وضع مخططات استثمارية مرنة ومعجلة أمرا ضروريا كذلك لإقامة مشاريع الطاقة والمشاريع الصناعية، من قبيل الشبكات الكهرمائية. وأشير إلى الطاقة النووية باعتبارها خيارا يُستكشف. وحدّد مصرف التنمية الأفريقي بضع نقاط كإجراءات أساسية، هي نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة، والتوسع في إتاحة فرص الحصول على الأنواع الأنظف من الوقود الاحفوري، والاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة وحفظها. وأشير إلى أن الإمداد بالطاقة والكهرباء من أهم أولويات المصرف وأن محور سياساته هو التزويد بالطاقة وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٧٧ - وتعتبر التنمية الصناعية أيضا أساسية لتنمية أفريقيا. وأوصيت البلدان بخيارات السياسات التالية: التوسع في إتاحة سبل الحصول على التمويل ونقل التكنولوجيا؛ وتعزيز القدرات التكنولوجية؛ وتحسين الأنظمة والهياكل الأساسية الاقتصادية؛ وإنشاء شبكات للمعلومات الصناعية الوطنية. وجرى تسليط الضوء كذلك على إمكانية تمكين المرأة من خلال مشاريع التصنيع الزراعي والمشاريع الصغيرة.

٧٨ - ويمثل تغير المناخ تحديا رئيسيا بالنسبة لأفريقيا. ومن أولويات العمل جهود تعزيز قدرات البلدان على إجراء البحوث العلمية عن التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيّف معه. ومن أهم خيارات السياسات تطوير التكنولوجيات المبتكرة، وإدماج اعتبارات تغير المناخ في السياسات الوطنية، وإقامة منتديات للمناخ لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المناخ. ويجب تحسين المعرفة العلمية في مجال تلوث الهواء، وتشجيع استخدام أفران الوقود المتقدمة التي تحدّ من التلوث وتشجيع الحفاظ على الغابات.

٧٩ - وأشارت بعض الوفود إلى الطاقة النووية باعتبارها خيارا ينبغي النظر فيه بشكل جدّي، وذلك في ضوء ما تتسم به القارة من تباين فيما يتعلّق بموارد الطاقة. وقد أُبديت بعض التحفّظات إزاء مقترح يدعو إلى التركيز على الطاقة الكهرمائية، وذلك نظرا لاحتمالات للضائقة المائية في أفريقيا كنتيجة لتغيّر المناخ. وقد أشار أيضا عدد كبير من أعضاء الوفود إلى الحاجة إلى تنويع قاعدة الطاقة في سياق جعل تكلفة خدمات الطاقة في متناول الفقراء.

أوروبا وأمريكا الشمالية

٨٠ - اشترك في المناقشة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتقديم عرض موجز لجهودهم على صعيد التنفيذ في المنطقة. وكانت الخيارات الرئيسية المتاحة على صعيد السياسة العامة

المتعلقة بالطاقة ثلاثية الأبعاد: كفالة أمن الطاقة؛ ومعالجة الشواغل البيئية والمناخية؛ وتحرير أسواق الطاقة. وقد موّل مشروع كفاءة الطاقة للقرن ٢١ بشأن الاستثمارات في كفاءة الطاقة للتخفيف من آثار تغير المناخ مشاريع لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة واستثمارات في الطاقة المتجددة من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض إنبعاثات غاز الدفيئة في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة. وكان القطاع الخاص وثيق الصلة بمبادرة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، كما يتجلى من خلال إنشاء الصندوق الاستثماري الأوروبي للطاقة النظيفة. وتحت إشراف برنامج كفاءة الطاقة للقرن ٢١، سيوفر الصندوق رأس المال لمشاريع الطاقة النظيفة التي أسهمت في التخفيف من آثار الاحتباس الحراري ومن أرصدة الكربون المتولِّدة. وكان برنامج كفاءة الطاقة للقرن ٢١ يساعد أيضاً في إنشاء صندوق استثماري للتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري في المنطقة، وهو من شأنه دعم إنشاء صندوق مشترك بين القطاعين الخاص والعام، ومساعدة الخبراء المحليين والعمل مع السلطات المحلية في مجال إصلاح السياسات المتعلقة بالطاقة. وقد أنشأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضاً منتدى لتيسير الحوار الحكومي الدولي بشأن الاستثمار في إنتاج كهرباء أنظف من الوقود الأحفوري ووضع القواعد التنظيمية لتعزيز هذا الإنتاج. وكانت بالإضافة إلى ذلك تتطلع إلى إقامة مشاريع خاصة بغاز الميثان الناجم عن مناجم الفحم.

٨١ - وبالنسبة إلى تلوث الجو، جرى تسليط الضوء على بعض الجوانب المهمة من اتفاقية تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود، وجرى تحديد الخيارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة فيما يخص مستقبل تلك الاتفاقية. وكان وضع استراتيجيات مراقبة تلوث الهواء في الأجزاء الأقل نمواً في أوروبا يُعدّ إحدى أبرز أولويات اللجنة الاقتصادية لأوروبا. واعتبرت عدة دول أعضاء أن التكامل بين الاستراتيجيات المتعلقة بتلوث الهواء وتغير المناخ يشكّل حاجة حقيقية. وقد ظهر أن من شأن استراتيجية مختلطة من هذا القبيل أن تكون ملائمة وفعالة من حيث التكلفة.

٨٢ - وشدّدت عدة وفود من البلدان المنتجة للنفط على ضرورة اعتبار الاستقرار في الطلب عنصراً من عناصر أمن الطاقة، وتعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين، وتحسين تبادل المعلومات. وجرى أيضاً التركيز على التأثير الإيجابي للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال إمدادات الطاقة.

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٨٣ - اشترك في المناقشة أعضاء اللجنة الاقتصادية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي بتقديم مقترحات تتعلق بالاستراتيجيات والسياسات التي ترمي إلى تحقيق

الأهداف الرئيسية التالية: أمن الطاقة، والإنتاج والاستهلاك الصناعي المستدام، والتخفيف من تلوث الهواء في الحضري والداخلي، والعمل المتعلق بالمناخ، ووسائل التنفيذ.

٨٤ - وفيما يتعلق بالطاقة، حدّدت اللجنة الخيارات المتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك اعتماد استراتيجيات للتحول إلى اقتصاد يؤدي إلى توليد كمية أقل من الكربون لفك الارتباط بين النمو الاقتصادي السريع والأثر المتزايد الناتج عنه على البيئة؛ وإدخال تحسينات على الكفاءة في استخدام الطاقة؛ وتعزيز التعاون الإقليمي وتشجيع التكنولوجيات الجديدة. وحدّد مصرف التنمية الآسيوي أولوياته الرئيسية فيما يتعلّق بالسياسة العامة المتعلقة بالطاقة، التي شملت الحدّ من الفقر، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، والتصدي للآثار البيئية الإقليمية والعالمية، وتعزيز التعاون الإقليمي. وحدد مصرف التنمية الآسيوي أيضاً مبادراته وبرامجه الرئيسية في ذلك الإطار، بما في ذلك مبادرة كفاءة الطاقة؛ ومبادرة سوق الكربون؛ ومبادرة النقل المستدام؛ ووضع آليات تمويل جديدة لتعزيز وصول الفقراء إلى الأشكال الحديثة من الطاقة (الطاقة للجميع)؛ وإنشاء صناديق لتعزيز الطاقة النظيفة بدعم من عدة بلدان متقدمة النمو (الطاقة المتجددة والكفاءة في الطاقة وتغير المناخ)؛ وإنشاء مراكز للمعارف؛ ودعم عمليات التكيّف مع تغير المناخ.

٨٥ - وفيما يتعلّق بالتنمية الصناعية، أوصي بأن تعتمد البلدان سياسات لتسخير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين أنماط الإنتاج الصناعي، وأن تضع استراتيجيات في مجال الاستثمار لإضفاء الاستدامة على تطوير هياكل النقل الأساسية المتعلقة بالطاقة والنقل، وأن تعتمد سياسات مالية تسمح باستيعاب التكاليف البيئية ضمن أسعار السوق بغية تعزيز كفاءة الموارد.

٨٦ - وبالنسبة إلى تلوث الهواء، يجب تعزيز السياسات المتعلقة بإدارة جانب الطلب للتخفيف من تلوث الهواء في المدن، ويجب تعزيز الهياكل الأساسية التي تتسم بالكفاءة من الناحية البيئية للتخفيف من ازدحام حركة المرور، ويجب تعزيز القدرة على رصد تلوث الهواء وصحة البشر من خلال التدريب.

٨٧ - ولمعالجة مسألة تغير المناخ، يجب على البلدان أن تعزّز التوافق بين الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والأهداف الأوسع نطاقاً المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، وأن تشجّع الوسطاء الماليين الذين يدعمون مشاريع آلية التنمية النظيفة، بما في ذلك المبادرات من طرف واحد، وأن تعجّل بتطوير تكنولوجيات الطاقة التي تؤدي إلى تقليل الكربون وذلك للسيطرة على الانبعاثات.

٨٨ - وفيما يتعلق بالأهداف المتوخاة فيما يتعلق بحصص الطاقة المتجددة، جرى التركيز على أهمية أخذ الظروف الوطنية بعين الاعتبار، نظراً لعدم التجانس في المنطقة

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٨٩ - اشترك في المناقشة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر عرض خيارات تتعلق بالسياسة العامة، وأدوات مبتكرة وفرص للتعاون في المنطقة وُضعت خطوطها العريضة في وثيقة جرى إعدادها على نحو مشترك لعرضها خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، على أساس الإسهامات المقدمة والتعليقات الواردة من بلدان المنطقة.

٩٠ - وأُشير إلى أنه ينبغي تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة من خلال التعاون في إطار البرامج التي تستهدف الأجهزة المنزلية، ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتقييم الاستثمارات في التكنولوجيات المتعلقة بتوليد طاقة أكثر اتساقا بالكفاءة ووضع مبادئ توجيهية تتعلق بكفاءة الطاقة في قطاعات هامة، مثل البناء والفنادق والنقل البري. واعتُبر تعزيز عمليات التكامل على المستوى التجاري وعلى مستوى الهياكل الأساسية بين البلدان المستوردة للطاقة والبلدان المصدّرة لها، أيضاً في غاية الأهمية. وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة، أُشير إلى أنه يجب تيسير تبادل المعلومات بشأن الأنظمة والمواصفات التقنية والوضع المالي للوقود الحيوي بغية تقليص التكاليف المرتبطة بتوحيد هذه المعلومات وبتيسير التجارة الدولية. ويجب تعزيز التعاون لاستخدام الغاز الحيوي المستخرج من النفايات الصلبة لتوليد الطاقة، ولا سيما على صعيد البلديات. ويجب تشجيع التطوير التكنولوجي الإقليمي لأنواع أخرى من الطاقة المتجددة، بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية.

٩١ - وكان بالإمكان تعزيز التنمية الصناعية في المنطقة من خلال التعاون، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في مجال اعتماد الصكوك التنظيمية التي ساعدت على تحسين الأداء الصناعي وفي مجال إنشاء هيئات تصديق محلية للتصديق على الأنظمة الصناعية، بغية خفض التكاليف. وشملت فرص أخرى للتعاون الإقليمي نشر وإعداد صكوك مثل حصر الإنبعاثات وعمليات نقل الملوثات لإعلام المجتمع المدني وإشراكه في سياسات مراقبة التلوّث والتعاون التقني في مجال الصناعات الزراعية لمنع الأوبئة مثل أنفلونزا الطيور.

٩٢ - وكان بالإمكان التصدي لمسألة تلوث الهواء من خلال دعم التعاون في وضع المنهجيات لقياس الآثار الخارجية السلبية التي يخلّفها تلوث الهواء على الصحة والإنتاجية والبيئة. وكان التخطيط المدني أداة هامة أخرى لتعزيز جودة الهواء من خلال تقليل الطلب

على السفر. وشملت مجالات التعاون الإقليمي الأخرى إعادة النظر في الطريقة التي جرى فيها تنسيق السياسات من قِبل مختلف المستويات الحكومية وذلك بغية تعزيز المساءلة والشفافية على مستوى البلديات في مواجهة مستويات الحكومة القومية؛ ومواءمة القواعد والأنظمة بشأن استيراد المركبات المستعملة، نظراً لتأثيرها على تلوث الهواء؛ وتبادل ونشر التجارب الوطنية الناجحة بشأن خطط مراقبة جودة الهواء؛ والتعجيل باستبدال مادة إثير البيوتايل – الميثايل المستخدمة كمصدر للأوكسجين في الوقود، والإسراع في الاستغناء عن البنزين الذي يحتوي على رصاص.

٩٣ – وفيما يتعلق بالتكيّف مع تغير المناخ، نوهت بلدان منطقة البحر الكاريبي بالحاجة إلى زيادة الدعم المقدم بعد وقوع الكوارث، وذلك عبر طرق منها القيام بعمليات تقييم متكاملة والتطرّق إلى مسائل مثل فعالية صكوك التأمين. وفيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ، فإن التعاون داخل المنطقة وفيما بين بلدان المنطقة والمنظمات الدولية شمل دعم استطلاع إمكانية تنفيذ مشاريع مجمّعة أو قطاعية تتعلق بآلية التنمية النظيفة وذلك للتقليل من تكاليف التعليم؛ وتعزيز الحوار الذي بدأ بالفعل مع القطاع المالي الخاص والمصارف المتعددة الأطراف بشأن تكييف الصكوك المالية للمتطلبات المحددة لمشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ؛ وتنسيق طلبات التمويل، نظراً للزيادة المرجّح أن يشهدها الطلب على التمويل الدولي لبناء القدرات فيما يتعلق بالتكيّف مع آثار تغير المناخ.

غرب آسيا

٩٤ – اشترك في المناقشة أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واتحاد المصارف العربية بعرض توصيات بشأن السياسة العامة التي جرى إقرارها على الصعيد الإقليمي، والاحتياجات المالية لمشاريع الطاقة المستدامة في المنطقة. وأوجزت اللجنة عددا من مقترحات السياسة العامة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالاستثمارات المعززة في النفط وأنشطة التنقيب عن الغاز وإنتاجه، واستخدام تكنولوجيات أنظف، وتعزيز استخدام الغاز الطبيعي في قطاعي الطاقة والنقل، وتحسين كفاءة إنتاج الطاقة واستهلاكها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لبلدان المنطقة أن تنظر في تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة وفي الترويج لتطبيقها. وجرى التشديد على أنه من المهم، بالنسبة إلى بلدان عديدة في المنطقة، كفالة وجود طلب عالمي ثابت على موارد الطاقة. وجرى أيضاً التشديد على أهمية تنويع مصادر الطاقة، وعلى الحاجة إلى اعتبار الطاقة النووية أحد الخيارات.

٩٥ - وشدّد ممثل اتحاد المصارف العربية بشكل خاص على الفجوة التمويلية الهائلة بين البلدان النامية من المنطقة، والحاجة إلى زيادة الوعي في القطاع المصرفي بشأن موارد الطاقة البديلة، والمخاطر في مجال التكنولوجيا والمخاطر التشغيلية.

٩٦ - وأُشير إلى تشجيع تنمية القطاع الخاص في مجال الصناعات المستدامة، وتوسيع الدعم المالي والتقني ليشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كعامل مهم في التنمية الصناعية، بالإضافة إلى الشروع في تدخلات استراتيجية في مجال السياسة العامة لتحسين العمليات والمنتجات.

٩٧ - وتطلّب رصد تلوّث الهواء ومراقبته إدخال تحسينات في المنطقة. وكان ثمة حاجة أيضاً لتعزيز التخطيط الحضري السليم للمدن بنظم دعم سليمة بيئياً وتستهلك كمية قليلة من الطاقة، بما في ذلك برامج النقل المستدام.

٩٨ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، احتاجت بلدان المنطقة إلى دعم في مجالات تقييم الآثار البيئية والاقتصادية لتغير المناخ وتدابير التكيّف المطلوب اتخاذها بشأن ذلك. وطلبت بلدان المنطقة أيضاً الدعم من التعاون الإقليمي بشأن استراتيجيات مراقبة تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والمساعدة على الانضمام إلى الجهود الدولية في هذا الصدد.

الجزء الرفيع المستوى

٩٩ - عُقد الجزء الرفيع المستوى من دورة اللجنة في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، وحضره أكثر من ١٠٠ وزير أو ممثل وزاري. وافتتحه رئيس الدورة الخامسة عشرة، عبد الله بن حمد آل عطية (قطر).

١٠٠ - أدلى بملاحظات استهلالية أمين عام الأمم المتحدة، بان كي مون، الذي نوَّه بأهمية الذكرى السنوية العشرين لنشر التقرير المعنون مستقبلنا المشترك الذي طرح مفهوم التنمية المستدامة. وأكّد للوزراء دعمه لإحراز المزيد من التقدّم في برنامج التنمية المستدامة. وبعد أن شدّد على الأهمية الحيوية لمواضيع الدورة الخامسة عشرة للجنة، نوّه بمسألة تغير المناخ وأشار إلى أنه قد عيّن مؤخراً ثلاثة مبعوثين خاصين لاستطلاع آفاق التوصل إلى حل متعدد الأطراف في سياق عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وشدّد على أن الموارد المالية الإضافية الكبيرة، وكذلك البحث والتنمية التكنولوجيين، تعتبر ضرورية للتخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ والتكيف معها.

١٠١ - وألقت غرو هارليم برونتلند، رئيسة وزراء النرويج السابقة، وأحد مبعوثي الأمين العام الخاصين المعنيين بتغير المناخ، والتي ترأّست اللجنة التي وضعت تقرير مستقبلنا المشترك،

بكلمة أمام الجزء الرفيع المستوى. وفي حين أشارت إلى أن الفقر لا يزال التحدي الأكبر الذي يواجه التنمية، ولا سيما بالنسبة إلى أفريقيا، إلا أنها ذكرت أن عدة مجالات شهدت تقدماً على مدى السنوات العشرين الماضية. لكن تغير المناخ تطلّب اهتماماً مباشراً من قِبل المجتمع العالمي. وسلّطت الضوء على الحاجة إلى بناء الثقة بين البلدان وإلى العثور على أرضية مشتركة فيما بينها.

١٠٢ - وعلى إثر الإدلاء ببيانات استهلالية، بدأ الوزراء مناقشاتهم التفاعلية حول موضوع ''تحويل الالتزامات إلى إجراءات: العمل معاً في شراكة''. وشدّد جميع المتحدثين تقريباً في بياناتهم على الفرصة الفريدة التي أتاحتها الدورة الحالية للجنة لمعالجة مسائل أساسية تتعلق بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ، وذلك بطريقة متكاملة، ومن منظور الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة وهي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. وحثّت عدة وفود على ضرورة أن تعكس خيارات السياسة العامة التي تتمخض عنها الدورة الحاجة إلى إحراز تقدم متزامن ومتناسق في الجوانب الثلاثة من التنمية المستدامة.

١٠٣ - وشدّد الوزراء أيضاً على الحاجة الملحّة إلى التعجيل بتنفيذ ما تقرر في الجلسات ومؤتمرات القمة السابقة. وأشار الوزراء إلى أن الفقر يبقى تحدياً رئيسياً أمام إحراز التقدم في المواضيع القطاعية للدورة الحالية، وفي التنمية المستدامة بشكل عام. وفاقم الفقر أيضاً من الأثر السلبي الذي يخلّفه التدهور البيئي على الفئات الضعيفة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

١٠٤ - وجرى التسليم بأن البلدان النامية واجهت تحديات خاصة خلال كفاحها من أجل تحقيق التنمية المستدامة نظراً للافتقار إلى الموارد، وبالتالي إلى القدرة على التكيّف. وبشكل خاص، كان يجب تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالإضافة إلى البلدان المتضررة من الصراع، عبر تبادل الخبرات، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتوفير الموارد المالية لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الإعلان بشأن الألفية، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) على نحو فعّال. واعتُبر الاختتام الناجح لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية هاما في ذلك السياق. واعتُبر مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة هاما ولا غنى عنه.

١٠٥ - وسلّط الوزراء الضوء على الحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، ولكن أيضاً الطاقة النووية، والوقود الأحفوري الأكثر نظافة؛ وشدّد عدد من

الوزراء على ضرورة أن تقدم البلدان المتقدمة النمو المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية في إطار تلك الجهود. وأعاد الوزراء التأكيد أيضاً على أن الحصول على الطاقة يُعدّ ضرورياً للقضاء على الفقر. ويعيق عدم حصول البلدان النامية على الطاقة تقدّمها في مجالات التخفيف من وطأة الفقر، والتصنيع، وخلق فرص العمل.

١٠٦ - وفيما يتعلق بتحقيق هدف زيادة نصيب الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي، أشار بعض الوزراء إلى أنه ينبغي رصد المزيد من الموارد لتعزيز إجراء البحوث بشأن تكنولوجيات الطاقة المتجددة ولتطوير هذه التكنولوجيات. وفي هذا السياق، ذكر عدد من البلدان أنه يضع أو يوسّع نطاق برامج للوقود الحيوي، ونّوه بإمكانية أن يكون الوقود الحيوي خياراً لزيادة فرص التنمية الريفية، وتنويع مصادر الطاقة، والتخفيف من تلوث الهواء والآثار التي يخلّفها على الصحة، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وخفض واردات الوقود الأحفوري، وزيادة القدرة التنافسية وإمكانيات النمو الاقتصادي.

١٠٧ - ولاحظ الوزراء الصلات القوية بين الطاقة وتغير المناخ. وتطلّب تغيّر المناخ عملاً مشتركاً يقوم على التكافل؛ ولم تستطع أي دولة أو منطقة في العالم أن تتصدى، بمفردها، لتلك الظاهرة. وعبّر عدد من الوزراء عن أملهم في أن تشمل فترة التزام لما بعد عام ٢٠١٢ جميع البلدان، في حين شدّد آخرون على الحاجة إلى دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تخفيض الإنبعاثات في مجالات مثل النقل وكفاءة استخدام الطاقة والحفاظ على الغابات. وطالبت البلدان النامية بزيادة التدفقات المالية للتكيف مع تغير المناخ وزيادة نقل التكنولوجيات المواتية بيئيا بتيسير من صندوق متعدد الأطراف.

١٠٨ - ويشكّل تغير المناخ تحديات خطيرة، بشكل خاص، أمام التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويهدّد الوجود الفعلي لبعضها. ودعا متحدثون من تلك البلدان لجنة التنمية المستدامة إلى إيلاء اهتمام خاص بتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، (برنامج عمل بربادوس) واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ خلال كل سنة من سنوات السياسات، بالإضافة إلى دورات سنوات الاستعراض. ودعم وزراء من الدول الجزرية الصغيرة النامية وشركاؤهم في التنمية إنشاء مرافق إقليمية للتأمين ضد المخاطر وطرائق مبتكرة للتمويل.

١٠٩ - وأعلن بعض الوزراء أن تحقيق تنمية صناعية باستخدام تكنولوجيات إنتاجية أكثر نظافة يُعتبر أمراً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتوليد فرص العمل، والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأُشير أيضاً إلى الحاجة إلى تغيير أنماط

الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة للمضي قدماً نحو مجتمع تقلّ فيه كمية الكربون وينفصل فيه النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي.

١١٠ - ودعا الوزراء أيضاً إلى زيادة التعاون الدولي في مجال التنمية الصناعية من خلال تحسين أسواق الصادرات بالنسبة للبلدان النامية، وبناء القدرات المتعلقة بالتجارة، وتطوير الهياكل الأساسية، ونقل التكنولوجيا، وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على المنتجات من البلدان النامية، والقضاء على التحيز ضد الصادرات المصنّعة الواردة من البلدان النامية.

١١١ - وأشار عدد من الوزراء إلى أن منع التلوّث، ورصد جودة الهواء، والإنفاذ والتثقيف كانت عناصر أساسية من استراتيجيات التصدي لتلوّث الهواء. وكان يجب في الغالب التصدي لإزالة الغابات الناجمة عن قطع الأشجار وحرقها بهدف تمهيد الأراضي من خلال اتخاذ الإجراءات على المستوى الإقليمي، ولكن الدعم الدولي كان ضرورياً أيضاً.

١١٢ - وتطرق الوزراء إلى أهمية المسائل الشاملة خلال النظر في المواضيع قبل انعقاد الدورة. واعُتبرت المساواة بين الجنسين، على وجه الخصوص، شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية المستدامة. كما جرى تسليط الضوء أيضاً على المشاركة الكاملة للفئات الرئيسية، وكذلك القطاع الخاص في الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في التنفيذ. واعتُبر وجود أطر قانونية ومؤسسية سليمة لدعم الاستثمار والشراكات، بما في ذلك الشراكات العامة - الخاصة، أحد عناصر النجاح الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة. وشدّد الوزراء على أهمية الشراكات لتعزيز التنمية المستدامة.

١١٣ - وشدّد الوزراء على ضرورة إدماج المسائل المواضيعية، ولا سيما الطاقة وتغير المناخ، في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأشير إلى أنه من شأن استعراضات الأقران وتبادل أفضل الممارسات تيسير إدماج المجموعات المواضيعية في الاستراتيجيات الوطنية. ودعا بعض المتحدثين إلى تطوير مؤشرات لرصد التقدم.

١١٤ - وفيما يتعلق بنتيجة الدورة الحالية، أثنى الوزراء على القدرة التنظيمية المميزة التي تتحلى بها اللجنة، التي استقطبت حضوراً حاشداً من الوزراء والمجتمع المدني على السواء. وتوقعوا منها أن ترقى إلى مستوى ولايتها لتمضي قدماً في تنفيذ الاتفاقات الدولية. لكن الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة لم تكن نهاية هذه العملية؛ بل إن القرارات المتعلقة بالسياسة العامة التي جرى اعتمادها هنا يجب أن تعطي الزخم لإحراز المزيد من التقدم في جميع المجالات المواضيعية، بما في ذلك مؤتمر قمة زعماء مجموعة الثمانية، والدورة الثالثة عشرة المقبلة للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، والدورة الثالثة لمؤتمر الدول

الأطراف في بروتوكول كيوتو، والتي ستُعقد في نوسا دوا، بالي، إندونيسيا. ودعا الوزراء من البلدان المتطورة والنامية على السواء إلى اعتماد آلية داخلية لمتابعة تنفيذ القرارات التي تتخذها اللجنة، وحثوا بعض الشيء على استعراض التقدم المحرز في دورتيها لعامي ٢٠١٠ و٢٠١٤.

١١٥ - وشدّد وزراء عديدون على ضرورة أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها، ولا سيما فيما يتعلق بالهدف المتمثل بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأشار الوزراء أيضاً إلى التقدم البطيء في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا ودعوا إلى تنفيذها على نحو فوري وكامل وفعال. وسلّط بعض الوزراء الضوء أيضاً على الفجوة في الموارد المالية كأحد أبرز العقبات التي تحول دون الوفاء بالالتزامات.

١١٦ - وأشار وزراء عديدون إلى عملية الإصلاح التي تشهدها الأمم المتحدة حالياً وإلى العمل على تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة. وفي هذا السياق، دعم بعض المتحدثين المناقشات الحكومية الدولية الجارية بشأن الإدارة البيئية الدولية، بما في ذلك المقترح بإنشاء منظمة للبيئة تابعة للأمم المتحدة.

مناقشة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

١١٧ - أجرى رؤساء أو ممثلون رفيعو المستوى لعشرين منظمة دولية، بما فيها وكالات متخصصة وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة، ولجان إقليمية، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمات حكومية دولية مختصة أخرى، حواراً مع الوزراء، جرى خلاله التركيز على مساهمتهم في التعجيل بإحراز تقدم في التنفيذ.

١١٨ - وفيما يتعلق بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وجّه المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة الانتباه إلى أوجه التفاوت المتنامية في المدن بالنسبة إلى الحصول على الطاقة، ولا سيما في العالم النامي. وشدّد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على دور المبادرات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في مجال الطاقة، بما في ذلك الوقود الحيوي. وسلّط ممثل الأونكتاد الضوء على الحاجة إلى الابتكار في قطاع الطاقة، بما في ذلك تطوير الوقود الحيوي، في حين شدّد نائب مدير عام منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على الحاجة إلى النظر إلى الوقود الحيوي على نحو شامل. وشدّد أحد نواب رئيس البنك الدولي على أن من شأن سوق عالمي للكربون يمكن التنبؤ به وطويل الأمد أن يوفّر وسيلة هامة لتعبئة الموارد الإضافية لتلبية احتياجات البلدان النامية المتعلقة بالاستثمار في الطاقة. وشدّد المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية مراعاة تعميم مفهوم الحصول على الطاقة في التخطيط الإنمائي الوطني، وشدّد ممثل منظمة الطيران المدني الدولي على الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة في اتجاه الكفاءة في استخدام الوقود.

١١٩ - ووصف ممثل الوكالة الدولية للطاقة برامج عمل الوكالة الجارية الهادفة إلى تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وشدّد ممثل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) على الحاجة إلى تطوير تكنولوجيات أنظف وشدّد ممثل صندوق الأوبك للتنمية الدولية على أن كل بلد سيحتاج إلى خليطه الخاص من مصادر الطاقة في المدى الطويل. وشدّد أمين عام المنتدى الدولي للطاقة على الحاجة إلى تنفيذ تعاون اقتصادي مربح للجميع بين الحكومات المنتجة والمستهلكة بالنسبة إلى مسألة الطاقة.

١٢٠ - وفيما يتعلق بالتنمية الصناعية، شدّد مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على الصلات بين التنمية الصناعية، والحصول على الطاقة، والتخفيف من وطأة الفقر، وتغير المناخ، مشدداً على الحاجة إلى الوفاء بالالتزامات العالمية على مستوى المصانع.

١٢١ - وتطرّق الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي إلى مسألة تغير المناخ، فأشار إلى الأثر المحتمل الذي قد يخلّفه تغير المناخ على التنوع البيولوجي. وشدّد ممثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر على أن التكيف مع تغير المناخ تطلّب حماية الأرض والتخفيف من آثار الجفاف. وسلط ممثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الضوء على ''إطار نيروبي'' الهادف إلى دعم أفريقيا في التكيف ومشاركتها الأكبر في آلية التنمية النظيفة.

١٢٢ - وشدّد ممثل منظمة الصحة العالمية على أن أزمة الطاقة في العالم هي أيضاً أزمة صحية، ذلك أن الكثير من الناس في البلدان النامية يموتون قبل الأوان بسبب الآثار الصحية لتلوث الهواء الداخلي.

١٢٣ - وشدّد الرئيس وكبير الموظفين التنفيذيين لمرفق البيئة العالمي على التكامل بين وكالات الأمم المتحدة وعلى آثار مرفق البيئة العالمي على المشاريع المتعلقة بتغير المناخ، وطبقة الأوزون، والتحديات التنموية الأخرى. وشدّد ممثل منظمة التجارة العالمية على الإدماج المتنامي للشواغل البيئية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

١٢٤ - وشدّد الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، باسم اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، على أن تحسين إمكانية حصول الفقراء على الطاقة سيطلب تخفيض أسعار الطاقة، في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وقدّمت اللجان الإقليمية المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في مجال بناء القدرات والطاقة المتجددة. واضطلعت أيضاً بدور في التنمية الصناعية من خلال دعم التعاون الإقليمي والاتفاقات المبرمة بشأن التلوث العابر للحدود.

حوار تفاعلي مع وزراء ومجموعات رئيسية

١٢٥ - شاركت المجموعات الرئيسية ووزراء حكوميين في مناقشة تحاورية عن ''تحويل الالتزامات إلى أعمال: العمل معا في شراكة'' خلال الجزء الرفيع المستوى المعقود بعد ظهر يوم ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧. وتمحورت المناقشة حول الخيارات والإجراءات المحددة في مجال السياسات الرامية إلى مواصلة تنفيذ الأهداف والغايات المتصلة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ، حسبما هو مبين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

١٢٦ - وكان هناك اتفاق عام على أنه ينبغي للحكومات ومؤسسات المجتمع المدني أن تعمل معا في مجال التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بالطاقة المستدامة. وأوجزت النساء الاستراتيجيات الضرورية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإجراءات الرامية إلى توسيع إمكانية الحصول على الطاقة وأعربن عن حرصهن على المشاركة في الشراكات مع الحكومات من أجل ترويج موارد الطاقة الحديثة المتمثلة في الوقود الجديد للطهي، ونظامي طاقة الرياح والطاقة الشمسية، والمولدات الكهرومائية الصغيرة، ونظم الوقود البيولوجي الحديثة، وآليات الطاقة المتسمة بالكفاءة. ورحب عدة وزراء بهذه الاستراتيجيات وأبدوا تأييدهم لها. ولاحظ المزارعون أن أفريقيا بوجه خاص تحتاج إلى تنمية اقتصادية على نطاق صغير في المناطق الزراعية والريفية تستجيب للاحتياجات في مجال الطاقة، بما في ذلك إيجاد فرص العمل في مجال إنتاج الغاز الحيوي والإيثانول والديزيل الحيوي في التربة الهامشية.

١٢٧ - ولتحويل الالتزامات المتعلقة بتحقيق التنمية الصناعية إلى إجراءات، يجب على الحكومات أن تستجيب للحاجة إلى زيادة فرص العمل، وتشجيع الحوار مع الشركاء الاقتصاديين، واحترام حقوق العمال. ودعا العمال ونقابات العمال إلى تحقيق انتقال عادل للحماية من فقدان فرص العمل والتركيز على التحول إلى الوظائف الخضراء في قطاع الطاقة المتجددة المتسم باتساع النطاق.

١٢٨ - ولاحظ ممثلو قطاع الأعمال والصناعة أن القطاع الخاص كان يعتقد أن تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة الصناعية يضر بالمشاريع التجارية والاقتصاد. أما الآن فقد أصبح قطاع الأعمال يفهم أن التحدي الأكبر الماثل أمام المشاريع التجارية هو تغير المناخ، وليس مراقبة الانبعاثات وأصبح هناك توافق عام للآراء في قطاع الأعمال مفاده أن وجود قواعد تنظيمية أفضل من العيش في حالة عدم التيقن بشأن تغير المناخ.

١٢٩ - وما برحت السلطات المحلية تعتمد السياسات وتنفذ التدابير الرامية إلى إجراء تخفيضات قابلة للقياس الكمي في انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد المحلي، مما يؤدي إلى

تحسين نوعية الهواء وتعزيز إمكانية العيش والاستدامة في الوسط الحضري. وأهابوا بالقادة الوطنيين والدوليين إلى اتخاذ إجراءات، وأشاروا إلى أن السلطات المحلية ستملأ الفراغ على مستوى القيادة التي تركته المستويات الأخرى من الحكومة حيث تواصل هذه السلطات تنفيذ سياسات وإجراءات تعمل على تخفيض غازات الدفيئة والتكيف مع آثارها.

١٣٠ - ويتطلب التكيف مع تغير المناخ أن تصمد الهياكل الأساسية العالمية للآثار الشديدة، مما يستلزم مزيدا من الدعم لنظم الرصد العالمية، وتشديد التركيز على المستوى الإقليمي والمحلي، وزيادة الاستثمارات العامة في التعليم والتنمية، وتحسين التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز الشراكات العلمية. ويتأثر المزارعون والنساء بشكل خاص بوطأة تغير المناخ، وينبغي الاعتراف بمساهماتهم الممكنة في أنشطة تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. ويعد تعزيز ومواصلة تقديم الدعم للبحث والتطوير أمرا أساسيا للتمكين من دراسة المحاصيل الجديدة اللازمة لتكيف الزراعة مع تغير المناخ، ذلك أن آثار هذا التغير على الإنتاج الغذائي والأمن الغذائي مفجعة حقا.

١٣١ - وحفّز رئيس اللجنة الحوار بقيامه بوصف تجربة قطر في التنمية المستدامة مشيرا إلى أهمية التجارة في الحد من الفقر وحث المشاركين على التحلي بالروح العملية والتوازن في الاعتراف باستمرار الحاجة إلى وجود مزيج من مصادر الطاقة يكون مناسبا للظروف والاحتياجات الخاصة بالبلدان.

١٣٢ - وخلال الحوار الذي تلا ذلك، أعرب ممثلو النساء والشباب والمنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية والمزارعون عن آراء قوية بشأن الطاقة النووية، والوقود الأحفوري، وعمليات التعدين، والمشاريع الكهرمائية الكبيرة، ومزارع الوقود البيولوجي الكبيرة. وأعربت المنظمات غير الحكومية عن خيبة أملها لعدم وجود أهداف محددة زمنيا وغايات قابلة للقياس في مجال الطاقة المستدامة. وأيدت الأوساط العلمية والتكنولوجية اتباع نهج يدرس قواعد الموارد المحلية والسياقات الاقتصادية لتحديد أفضل الحلول في مجال الطاقة بدل استبعاد الخيارات الممكنة.

واو - معرض الشراكات: الملامح البارزة

١٣٣ - شارك ممثلو ثلاثين شراكة مسجلة لدى لجنة التنمية المستدامة وذات أنشطة متصلة بالمجموعة المواضيعية الحالية للجنة في معرض الشراكات الذي استفاد من مشاركة مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بمن فيهم ممثلو المؤسسات الوطنية والإقليمية، والمؤسسات المالية، ومنظمات المجتمع المدني، وخبراء وعلماء ومستهلكون.

١٣٤ - وتضمنت أنشطة معرض الشراكات ست جلسات مناقشة مواضيعية تحاورية بشأن ''الشراكات على صعيد الممارسة'' كان الهدف منها تناول التحديات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال تنفيذ الأهداف والالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، إضافة إلى إبراز الخبرات ''على أرض الواقع'' التي اكتسبها ممارسو الشراكات انسجاما مع التركيز في سنة السياسات على الخيارات المتاحة والإجراءات العملية الممكن اتخاذها على صعيد السياسات للإسراع بالتنفيذ. وتمثل العنصر الآخر من معرض الشراكات في إيجاد مكاتب استعلامات عن الشراكات تتيح للشراكات الأربع والعشرين المسجلة لدى لجنة التنمية المستدامة فرصة لعرض وتوزيع المعلومات بشأن أنشطة الشراكات التي يمثلها كل منها، وكذلك التحاور مباشرة مع المشاركين في لجنة التنمية المستدامة.

١٣٥ - ونظرت جلسات المناقشة المواضيعية عن ''الشراكات على صعيد الممارسة'' في عدد من المسائل الهامة المتعلقة بالتنفيذ، منها التصدي للتحديات الماثلة أمام تحسين فرص حصول السكان في أمريكا الوسطى على خدمات الطاقة والطاقة المتجددة، وهيكلة المبادرات المتاحة على صعيد السياسات لصالح أسواق الطاقة النظيفة، وتيسير تمويل مشاريع الطاقة المستدامة وتنفيذ مشاريع متعلقة بالطاقة في أفريقيا على الصعيد المحلي والإقليمي.

١٣٦ - ونُظر أيضا في الاستراتيجيات الأساسية التي أثبتت فعاليتها في تنفيذ الأهداف المتعلقة بتغير المناخ عن طريق الشراكات، مع إبراز الشراكات العاملة على تخفيف وطأة تغير المناخ وتحسين نوعية الهواء على المستويين المحلي والإقليمي، وتعزيز إدارة الغابات المطيرة، وتقليل انبعاثات غاز الميثان بينما يجري العمل على تعزيز النمو الاقتصادي.

١٣٧ - ومن المواضيع الأخرى التي تناولتها المناقشة، اتباع النُهج الفعَّالة لمواجهة التحديات القائمة في وجه تعزيز وتطوير صناعات وأسواق أنظف باستخدام التكنولوجيات المستدامة. وتكلم ممثلو الشراكات الممثِّلة للنماذج المفيدة للتعاون من أجل إنشاء صناعات أنظف من ثلاثة مناظير مختلفة وهي: دور القطاع الخاص في صناعة بوليفينيل الكلوريد؛ والمنظمات غير الهادفة للربح العاملة في مجال وضع المعايير والتوسيم؛ والترتيبات التشاورية الحكومية الدولية في قطاع التعدين.

١٣٨ - ونوقشت الأنشطة التي ساهمت مساهمة هامة في زيادة تحسين نوعية الهواء عن طريق الشراكات، كما جرى التطرق إلى التحديات القائمة في وجه تحسين نوعية الحياة والصحة العامة بتقليل تلوث الهواء الداخلي الناتج عن مواقد الطهي، وبالترويج للحوافز المتعلقة بكفاية استخدام الطاقة في القطاع العام، وبخفض انبعاثات غاز الدفيئة من وسائل النقل.

١٣٩ - وجرت أيضا مناقشة المسائل العملية المتصلة بمشاركة القطاعين الخاص والعام في شراكات التنمية المستدامة. وتمثل الشراكات التي تضم إلى مبادراتها شركاء من القطاع الخاص ٤٤ في المائة من الشراكات المسجلة لدى أمانة لجنة التنمية المستدامة. وتكرر التأكيد خلال المناقشات السابقة لمعرض الشراكات والدورات السابقة للجنة على إسهامات القطاع الخاص ليس بالموارد المالية فحسب، بل بصورة محددة عن طريق تقاسم الخبرة الإدارية، والتكنولوجيات المناسبة، وبناء القدرات والمهارات بواسطة الأنشطة التدريبية. وركّزت هذه الدورة على دراسة ملف جدوى مشاركة القطاع الخاص في تحقيق الاستدامة وفي الجهود التي يبذلها قطاعا الأعمال والصناعة من أجل تعميم نموذج الشراكة باعتباره أداة للتنفيذ على أن تؤخذ في الاعتبار التحديات التي ينطوي عليها العمل مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة والمنافعَ التي يتيح اغتنامها.

١٤٠ - وتم النظر في طائفة متنوعة من التكنولوجيات الجديدة نسبيا في مجال التنمية المستدامة والتي تستجب للاحتياجات المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وجرى التسليم بالتحديات الأساسية القائمة فيما يتعلق باستحداث هذه التكنولوجيات، التي يمكن أن تعود على الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية الأخرى بفوائد جمة، والحصول عليها وتوفيرها وفعاليتها من حيث التكلفة وتطبيقها واستخدامها في الأجل الطويل. وشملت العروض تكنولوجيات الصخور الحيوية (biorock) التي ستستخدم لاستعادة الشعب المرجانية ومصائد الأسماك، وتربيةَ الأحياء البحرية، وحماية السواحل، والتكيف مع الاحترار العالمي وارتفاع مستوى البحر؛ وطاقة المد والجزر باعتبارها مصدرا بسيطا ومتاحا ومتجددا من مصادر الطاقة؛ والحلول التي يقترحها قطاع الأعمال لتحقيق الاستدامة في مجال تربية خيارات البحر؛ وإدارة النفايات في المناطق النائية (المحارير والحمأة)؛ واستخدام الفحم لزيادة خصوبة التربة وآلات تقطيع وتشذيب الأشجار المشغَّلة بالدواسات. وجرى التشديد على ما للشراكات والنهج التعاونية الأخرى من أهمية أساسية لتوفير هذه التكنولوجيات الجديدة وتوسيع نطاقها في الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية.

١٤١ - ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بمختلف الشراكات المسجلة لدى لجنة التنمية المستدامة وذات أنشطة متصلة بالمجموعة المواضيعية المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ، التي شاركت في الدورة الخامسة عشرة للجنة، على موقع شعبة التنمية المستدامة على الإنترنت، وعنوانه: (www.un.org/esa/sustdev/partnerships/partnerships.htm).

زاي - مركز التعلم

١٤٢ - قدم مركز التعلم ١٧ دورة دراسية خلال الاجتماعات العادية للجنة في دورتها الخامسة عشرة تناولت مواضيع متصلة بالمواضيع الخمسة عشر والمسائل الشاملة التي حددتها لجنة التنمية المستدامة. وأتيحت للمشاركين فرصة لاكتساب معرفة ودراية فنية وممارسات فضلى من أكاديميين وممارسين في المجالات المتصلة بالمواضيع الخمسة عشر التي حددتها لجنة التنمية المستدامة، إضافة إلى المواضيع الشاملة المتعلقة بالتعليم والشؤون الجنسانية وأدوات اتخاذ القرار، واستراتيجيات التمويل والتنمية. وقدم المدربون تحاليل وتقييمات للاتجاهات، وسلطوا الضوء على الدروس المستفادة، والتحديات القائمة وآفاق المستقبل فيما يتعلق بالمسائل المحددة المعروضة. واستخدمت دراسات حالات إفرادية، وتأدية أدوار ومناقشات تحاورية. ومثل المدربون طائفة واسعة من الجامعات والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية والدولية.

١٤٣ - وبلغ مجموع المشاركين ٤٨٠ مشاركا، رغم كون الدورة الخامسة عشرة دورةَ سياسات وتنظيم كثير من المناسبات الموازية في نفس الفترة. وبلغ متوسط عدد المشاركين في الفصل في مركز التعلم ٢٨ مشاركا في حين استقطبت بعض الدروس عددا كبيرا يصل إلى ٤٠ شخصا. ومثل المشاركون الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية. كما شارك الخبراء الذين حضروا دورة اللجنة. وأتيح الاطلاع على موجزات الدورات الدراسية يوميا على موقع اللجنة على الإنترنت، إلى جانب النسخ الإلكترونية للعروض. وكانت التعليقات الواردة من المشاركين إيجابية جدا.

١٤٤ - ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بمختلف الدورات الدراسية المتصلة بالمجموعة المواضيعية المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ، التي عقدها مركز التعلم خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة على موقع شعبة التنمية المستدامة على الإنترنت، وعنوانه: (www.un.org/esa/sustdev/partnerships/partnerships.htm).

حاء - الأحداث الجانبية

١٤٥ - جرى على هامش الاجتماعات الرسمية للجنة تنظيم تسعين حدثا جانبيا وأنشطة أخرى ذات صلة تولّت حكومات ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى تنظيمها، إلى جانب مجموعات رئيسية. كانت الأحداث الجانبية والأنشطة الأخرى ذات الصلة محفزة للتفكير وأتاحت فرصة لتبادل الآراء والمعلومات والخبرات بصورة غير رسمية. يمكن الاطلاع على الجدول الزمني للأحداث الجانبية والأحداث الأخرى الموازية ذات الصلة بها على الموقع الشبكي التالي: (http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd 15/csd 15.htm).

الفصل الثالث

مسائل أخرى

١ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها في الجلسة ١٢ المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧. وعُرضت على اللجنة مذكرة من الأمانة بشأن مشروع برنامج عمل شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (E/CN.17/2007/10)، ومشروع مقرر قدمه رئيس اللجنة بشأن مواعيد اجتماعات لجنة التنمية المستدامة خلال دورة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (E/CN.17/2007/L.2).

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

مشروع برنامج عمل شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٢ - قررت اللجنة بناء على اقتراح من نائب الرئيس (البرازيل) خلال جلستها الثانية عشرة المعقودة في ١١ أيار/ مايو ٢٠٠٧، أن تحيط علما بمذكرة الأمانة بشأن برنامج عمل شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (E/CN.17/2007/10) (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١/١٥).

مواعيد اجتماعات لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها ٢٠٠٨/٢٠٠٩

٣ - كان معروضا على اللجنة خلال جلستها الثانية عشرة المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن ''مواعيد اجتماعات لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها ٢٠٠٨/٢٠٠٩'' (E/CN.17/2007/L.2).

٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانين ممثلا باكستان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين والصين)، والولايات المتحدة الأمريكية.

٥ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، عدل نائب الرئيس (البرازيل) شفويا مشروع المقرر بالاستعاضة عن عبارة ''من ٥ إلى ٢٠ أيار/مايو'' بعبارة ''من ٥ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨''.

٦ - وفي الجلسة الثانية عشرة أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر في الصيغة المعدلة شفويا (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع المقرر الثاني).

الفصل الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للجنة

١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها الثانية عشرة المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧. وكان معروضا عليها مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة عشرة (E/CN.17/2007/L.3).

٢ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على جدول الأعمال المؤقت وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإقراره (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع المقرر الثاني).

الفصل الخامس

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة عشرة

١ - كان معروضا على اللجنة في جلستها الثانية عشرة المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧ مشروع التقرير عن دورتها الخامسة عشرة (E/CN.17/2007/L.1).

٢ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير وعهدت إلى المقرر (بوركينا فاسو) بإتمامه كي يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٧.

الفصل السادس

المسائل التنظيمية والمسائل الأخرى

ألف – افتتاح الدورة ومدتها

١ – عقدت لجنة التنمية المستدامة دورتها الخامسة عشرة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ وفي الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧. وعقدت اللجنة ١٢ جلسة، وكذلك عددا من الجلسات الموازية والجلسات غير الرسمية والأنشطة المقترنة بها.

٢ – وفي ختام الجلسة الثانية المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، افتتح رئيس اللجنة الدورة وأدلى ببيان افتتاحي. كما أدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ببيان استهلالي.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

٣ – انتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها الأولى، المعقودة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس:

عبد الله بن حمد العطية (قطر)

نواب الرئيس:

ألن إدوارد تراوري (بوركينا فاسو) (ويعمل أيضا مقررا)

جيف هالفاجيك (الجمهورية التشيكية)

فرانسيس ليسون (أستراليا)

٤ – وانتخبت اللجنة في جلستها الثانية المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية:

نائب الرئيس:

لويز ألبرتو فيغويريدو مشادو (البرازيل)

جيم – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٥ – اعتمدت اللجنة في جلستها الثانية المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ جدول أعمالها المؤقت بالصيغة الواردة في الوثيقة E/CN.17/2007/1 ووافقت على تنظيم عملها على النحو الوارد في المرفق الأول من جدول الأعمال المؤقت. وفيما يلي جدول الأعمال:

١ – انتخاب أعضاء المكتب.

٢ – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٣ – المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (دورة السياسات)

(أ) تسخير الطاقة لأغراض التنمية؛

(ب) التنمية الصناعية؛

(ج) تلوث الهواء/الغلاف الجوي؛

(د) تغير المناخ.

٤ – مسائل أخرى.

٥ – جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للجنة.

٦ – اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة عشرة.

دال – الحضور

٦ – وحضر الدورة ممثلو ٥٣ دولة عضوا باللجنة. وحضر أيضا مراقبون عن دول أخرى أعضاء بالأمم المتحدة وعن الاتحاد الأوروبي، وممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأمانات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وكذلك مراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من المنظمات. وستصدر قائمة المشاركين في الوثيقة E/CN.17/2007/INF/1.

هاء – الوثائق

٧ – نشرت الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة عشرة في موقع شعبة التنمية المستدامة على الإنترنت، وعنوانه: (http://www.un.org/esa/sustdev/csd/documents/docs_csd 15.htm).